

إن المغرب في قضايا المرأة حقق الكثير بفضل الإرادة الملكية القوية والنظرة الحكيمة والحدائية للمجتمع وقضاياه، والفضل كذلك يعود إلى نزالات وتوضيحات القوى الحية والديمقراطية، خصوصا الحركة النسائية.

وقد أصيب الرأي العام الوطني بنوع من التخوف عند قدومكم على رأس تدبير الشأن العام الوطني، نظرا للتراجعات التي سجلت منذ تشكيل النسخة الأولى للحكومة، خصوصا ما يتعلق بالسعي إلى المناصفة، خصوصا في التعيينات في المناصب العليا والمسؤوليات العمومية.

السيد رئيس الحكومة،

لأجل ذلك نسائلكم، باسم فرق المعارضة، عن الإجراءات التي اعتمدها الحكومة لتضمن لها المناصفة والمساواة والحقوق الشاملة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والثقافية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة الآن لمتدخل عن فرق الأغلبية.

المستشار السيد محمد المفيد:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تتنوع البرامج الحكومية المتعلقة بالنهوض بأوضاع المرأة، ورغم الجهود المبذولة في هذا الإطار، فأوضاعها تبقى دون طموحنا بالنسبة للمرأة بصفة عامة، والمرأة القروية على الخصوص، والمعاناة التي تعيشها باستمرار في بحث مستمر عن العيش الكريم، إضافة إلى صورتها السيئة بالإعلام العمومي.

السيد رئيس الحكومة،

إن تشتت الجهود المالي للدولة وتداخله في بعض الأحيان يعيق سير هذا البرنامج، ويؤثر على مردوديته بصفة عامة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

رهانا هو تحقيق المناصفة الشاملة، طبقا لما يتضمنه الفصل 19 من الدستور، وأعتقد أنه هو سعيكم ومسعاكم.

سؤالنا: كيف ستحققون انتظارات المرأة المغربية؟ ولماذا لا تعتمدون على جميع جهود الدولة في هذا المجال في إطار القطب الاجتماعي؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة الآن لمجموعة الاتحاد المغربي للشغل.

محضر الجلسة رقم 953

التاريخ: الثلاثاء 19 شعبان 1435 هـ (17 يونيو 2014 م)

الرئاسة: المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وثمانية وخمسون دقيقة، ابتداء من الساعة الحادية عشر والدقيقة الرابعة عشر صباحا.

جدول الأعمال: تقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة حول موضوعي:

1 - قضايا وانتظارات المرأة المغربية في برامج وسياسة الحكومة؛

2- تدبير الحكومة لمجال الماء والطاقة.

الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات الوزيرات المحترمات،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور، يخصص المجلس هذه الجلسة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة المحترم حول موضوعي:

1 - قضايا وانتظارات المرأة المغربية في برامج وسياسة الحكومة؛

2- تدبير الحكومة لمجال الماء والطاقة.

وسنشر الآن في معالجة المحور الأول، وأفتح باب التدخلات، والكلمة لأول متدخل عن فرق المعارضة، الكلمة للسيد ادريس الراضي المحترم.

السيد ادريس الراضي المحترم.

المستشار السيد ادريس الراضي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

باسم فرق المعارضة نعتبر أن قضية المرأة المغربية قضية مجتمعية عامة بامتياز، لا يمكن فصل النقاش المنكب على جوانبها المتشعبة عن باقي القضايا والتساؤلات الكبرى المطروحة للنقاش العام داخل المجتمع، وأخص بالذكر، السيد رئيس الحكومة، هنا قضايا الديمقراطية والحقوق والدين والتعليم والثقافة.

المستشار السيد أحمد بنطلحة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات الوزيرات،

أخواتي، إخواني المستشارين،

انطلاقاً من العلاقة التاريخية التي تجمع بين المرأة العاملة المغربية ومعادلة التنمية كأس حيوي، ونظراً لكون المرأة العاملة تعد فاعلاً أساسياً في دورة الاستثمار والنسيج الاقتصادي الوطني، مع كل ما يلزم ذلك من تضحية وتفان أكدته الصفحات التاريخية، تأسيساً على الارتباط التاريخي الذي نسجته الوقائع والنضالات الموجودة في التراث المغربي، الخاصة بملاحم المرأة العاملة بصفة عامة، والتي جعلتها تتبوأ المراتب الأولى في الدفاع والمشاركة في دفع عجلة التقدم الاقتصادي، فمن نافذة القول أننا نؤكد في نفس الوقت على الأهمية القصوى للمرأة العاملة في حياة الإنسان المغربي وتنشئة المجتمع تروياً واجتماعياً وثقافياً واقتصادياً.

إن المرأة المغربية بصفة عامة، والعاملة والموظفة بصفة خاصة، كانت وستظل المهتمة والمحافظة دون سواها بتربية الأجيال والأعضاء الصالحين، خدمة لهذه الأمة ورفقها.

إننا، في الاتحاد المغربي للشغل، كما كنا على الدوام، نضع هموم واهتمام وتطلعات المرأة العاملة، أجيرة كانت أم موظفة، في صلب انشغالاتنا التنظيمية والنقابية.

لهذا، السيد رئيس الحكومة، لوحظ في السنوات الأخيرة إهمال كبير لهذه الفئة وعدم الاهتمام بها، خاصة ما يظالها من تهميش وتحقير في ميدان الشغل، ناهيك عن الممارسات والسلوكات اللا إنسانية، خاصة التحرش الجنسي لبعض المشغلين.

وإذ نؤكد أن المرأة العاملة، التي نحن بصدد الحديث عنها، لا تعني التي تشتغل في المعامل والإدارة فقط، بل تتعداها إلى المرأة العاملة في البوادي والعالم القروي.

لهذا نسائلكم السيد رئيس الحكومة المحترم:

ما هي الإجراءات والتدابير المزمع اتخاذها في مجال تطبيق المواثيق الدولية وتنزيل مضامين الدستور الخاصة بحقوق المرأة؟

وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

الكلمة لمجموعة الاتحاد الوطني للشغل، تؤخرونها إلى.. شكراً.

الكلمة الآن للسيد رئيس الحكومة المحترم للإجابة عن أسئلة المحور

الأول.

شكراً.

السيد عبد الإله ابن كيران، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كما تعلمون، فقد شهد المغرب خلال العشرية الأخيرة إصلاحات مهمة بقيادة جلالة الملك محمد السادس، أعز الله أمره، همت النهوض بأوضاع النساء وترسيخ مبادئ المساواة بين الجنسين، وتعزيز حقوق الإنسان، من خلال جيل أول من التشريعات التي كرست حقوق النساء كمدونة الأسرة ومدونة الشغل وقانون الجنسية والقانون الجنائي، بالموازاة مع استكمال الخراط المغرب التدريجي في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان.

وقد تعززت هذه المنجزات بفضل مقتضيات دستور 2011، الذي أسس لقواعد تمكين النساء سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، حيث أكد على ما يلي:

- حضر ومكافحة كل أشكال التمييز لأي سبب كان؛

- سمو المواثيق الدولية كما صادق عليها المغرب، في نطاق أحكام الدستور وقوانين المملكة وهويتها الوطنية الراسخة، فور نشرها، على التشريعات الوطنية؛

- تمتع الرجل والمرأة على قدم المساواة بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية؛

- السعي إلى تحقيق مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء، مع إحداث المؤسسات والآليات المؤكولة إليها بتحقيق هذا الهدف.

وكل هذه المقتضيات وجدت ترجمة لها في شكل التزامات تضمنتها البرنامج الحكومي 2012-2016، الذي نص على العديد من الإجراءات، همت التنزيل الفعلي لمقتضيات الدستور، والنهوض بثقافة احترام حقوق وحريات وكرامة النساء، وحماية الأسرة، واعتماد مقاربة وقائية وإنمائية في التصدي للتفكك العائلي، ودعم الأسر في وضعية صعبة والتي تعيلها النساء، ودعم الأسر التي تقوم برعاية الأشخاص المعاقين أو المسنين، وأسستعرض عليكم باقتضاب بعض المنجزات في مختلف المجالات وكذا التدابير الجاري أو المرتقب تنفيذها.

السيد الرئيس،

لقد عملت الحكومة على إعداد الخطة الحكومية للمساواة في أفق المناصفة 2012-2016 "إكرام"، التي تعتبر أداة لتنزيل الالتزامات المعبر عنها في البرنامج الحكومي، كما تشكل إطاراً لتحقيق التقائية مختلف المبادرات المتخذة لإدماج حقوق النساء في السياسات الوطنية وبرامج

النساء، يهدف إلى تطويق هذه الظاهرة؛
- خامسا، مصادقة مجلس الحكومة في 23 ماي 2014 على مشروع قانون يقضي بتقييم القانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري، والذي يهدف إلى وضع مقتضيات توجب على متعهدي الاتصال السمعي البصري العمل على النهوض بثقافة المساواة بين الجنسين والمساهمة في مكافحة التمييز بسبب الجنس، وكذا الصور النمطية السلبية القائمة على النوع الاجتماعي، إضافة إلى منع الإشهار الذي يتضمن إساءة للمرأة أو يروج لدونيتها أو للتمييز بسبب جنسها؛

- سادسا، إعداد مشروع قانون يتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز المنصوص عليها وعلى محامها في الفصلين 19 و164 من الدستور، وفق مقارنة تشاركية ساهم فيها الفاعلون الحكوميون المعنويون ومنظمات المجتمع المدني التي قدمت مذكراتها واقتراحاتها إلى لجنة علمية أحدثت لهذا الغرض، وسيتم قريبا إحالته على مسطرة المصادقة؛

- سابعا، الاشتغال على مشروع قانون يتعلق بالمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، المنصوص عليها في الفصلين 32 و169 من الدستور، وفق نفس المقاربة التشاركية، وقد بلغ إعداد هذا المشروع مراحلها النهائية؛

- ثامنا، المصادقة على مشروع المرسوم بإحداث جائزة "تميز" للمرأة المغربية، وهو مشروع يندرج ضمن الإجراءات المعتمدة لتحقيق أهداف الخطة الحكومية للمساواة "إكرام"، لاسيما ما يتعلق بنشر مبادئ الإنصاف والمساواة وتحسين صورة المرأة؛

- تاسعا، التنصيص في مشروع القانون التنظيمي للمالية، الذي هو قيد الدراسة بمجلس النواب، على إرفاق مشروع قانون المالية بتقرير حول النوع (الفصل 48)، علما أن التدبير المالي والميزانية المستجيبة للنوع التي تم اعتمادها منذ 2005، تعد إحدى آليات رصد التكافؤ واستفادة النساء والرجال من السياسات العمومية.

السيد الرئيس،

لقد تكلمت مختلف الجهود المبذولة في مجال التعليم خلال السنوات الأخيرة من رفع مؤشر التكافؤ بين الجنسين في الابتدائي، حيث وصل برسم موسم 2012-2013 إلى 0,91، فيما بلغ نفس المؤشر 0,92 بالنسبة للتعليم الثانوي على الصعيد الوطني.

أما بخصوص التعليم العالي، فقد تم تحقيق التكافؤ التام بين الجنسين، بل إن معدل التأنيث في بعض الشعب يتجاوز 50%، كما هو الشأن في طب الأسنان (74%)، وشعب التجارة والتسيير (63%) مثلا. غير أن هذه الأرقام لا ينبغي أن تنسينا نسبة الهدر المدرسي التي ما زالت مرتفعة بالنسبة للجنسين، مع تسجيل تفاوت لفائدة الذكور، حيث بلغت 2,7% بالنسبة للفتيات، مقابل 1,2% للفتيان في المستوى الابتدائي.

وبالنسبة للاستفادة من الخدمات الصحية، عرف مؤشر وفيات

التمية، في انسجام تام مع حاجيات المرحلة، مع إعطائها بعدا جغويا ومحليا، وتشتمل هذه الخطة على 8 مجالات، تتضمن إجراءات واضحة ومعززة بمؤشرات دقيقة ونظام للتنوع والتنسيق والرصد، وهي كالتالي:

- أولا، مأسسة ونشر مبادئ الإنصاف والمساواة والشروع في إرساء قواعد المناصفة؛

- ثانيا، مناهضة جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء؛

- ثالثا، تأهيل منظومة التربية والتكوين على أساس الإنصاف والمساواة؛

- رابعا، تعزيز الولوج المنصف والمتساوي للخدمات الصحية؛

- خامسا، تطوير البنيات التحتية الأساسية لتحسين ظروف عيش النساء والفتيات؛

- سادسا، التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات والأسر؛

- سابعا، الولوج المنصف والمتساوي لمناصب اتخاذ القرار الإداري والسياسي والاقتصادي؛

- ثامنا، تحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين في سوق الشغل.

ولتنفيذ خطة "إكرام"، تم في يوليو 2013 إصدار المرسوم المتعلق بإحداث اللجنة الوزارية للمساواة، وذلك لتأمين آليات التنسيق بين قطاعي لضمان التنوع والتنفيذ الفعال والسليم لمختلف البرامج المحددة في الخطة وتقوية آليات التشاور والتواصل مع مختلف الفاعلين بشأن السياسات الرامية إلى النهوض بحقوق المرأة وحمايتها، وقد شرعت اللجنة في إنجاز المهام الموكولة إليها.

أما على المستوى التشريعي، فإن الحكومة تعمل على تعزيز الترسانة القانونية بما يخدم أهداف النهوض بوضعية المرأة، ويمكن في هذا الصدد التذكير بالإجراءات التالية:

- أولا، التنصيص ضمن توصيات ميثاق إصلاح العدالة على نهج سياسة جنائية حامية جديدة تستحضر مقاربة النوع الاجتماعي، من خلال مراجعة النصوص القانونية ذات الصلة وملاءمتها مع أحكام دستور 2011 والاتفاقيات الدولية، إضافة إلى توصيات أخرى همت تبسيط مساطر الاستفادة من خدمات صندوق التكافل العائلي، وتسريع تنفيذ أحكام النفقة، ومأسسة الوساطة الأسرية، وتزليل مبدأ المناصفة في تدبير الشأن القضائي؛

- ثانيا، المصادقة في ماي 2012 على القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، مما ساهم في تعزيز ولوج النساء لمراكز القرار؛

- ثالثا، المصادقة في نونبر 2012 على مشروع قانون يتعلق بالموافقة على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛

- رابعا، إعداد مشروع قانون رقم 103.13 يتعلق بمحاربة العنف ضد

السيد رئيس الحكومة المحترم،

هاذ الموضوع اللي كناقشوه اليوم موضوع كبير وشائك وأقفي، يخترق كل القطاعات وكل السياسات، وي طرح العديد من القضايا ومن التساؤلات ومن الإشكالات، لا يسمح مع الأسف- الوقت لمناقشتها مجتمعة، ولذلك فكرنا قبل بضعة أيام في أن نوجه لكم رسالة مفتوحة، ضمناها بعض ملاحظتنا وأسئلتنا والقضايا التي نعتقد أنها جديرة بأن يتم الجواب عليها أو التفاعل معها في هذه الجلسة المحترمة.

ولذلك، نظرا لضيق الوقت سأتجه رأسا إلى الموضوع، وأبدأ بالتذكير ببعض المطلقات التي لا شك أننا جميعا متفقين عليها، أن القضايا ديال المرأة هي بطبيعة الحال جزء، كما ورد في السؤال، السيد الرئيس، هي جزء وربما الجزء الأهم في قضايا المجتمع، وأن كفاح ونضال المرأة المغربية في سبيل نيل حقوقها هو جزء من نضال المجتمع وقوى المجتمع الطامحة إلى العدالة والديمقراطية وكذلك المتطلعة إلى المناصفة وإلى المساواة وإلى عدم التمييز، ونحن مقتنعون بأن النهوض بحقوق المرأة والاستجابة لتطلعاتها، كما تعبر عنها المنظمات النسائية وقوى المجتمع الأخرى، هي مسؤولية تتحملها كل قوى المجتمع ومؤسسات الدولة، ولكن في المقام الأول تتحملها الحكومة، وهي التي نسأل اليوم سياستها وبرامجها.

طبعا لا داعي للتذكير بأن هناك مجهودات محمودة بذلتها بلادنا على مدى سنوات طويلة، يجب تمييزها، ولكن يجب الإقرار بأن هناك طريق شاققة ينبغي اجتيازها من أجل أن نصل إلى ذلك الحد المعقول من التجاوب مع انتظارات ومطالب وتطلعات المرأة المغربية، ولا شك أن المسؤولية ديال الحكومة - بطبيعة الحال - هي أساسية وكبيرة في هذا الباب.

السيد رئيس الحكومة،

أرجو أن تتذكروا جيدا ما قاله السيد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان البارحة فقط، حينما أشار إلى أن القضايا المرتبطة بالمناصفة والمساواة وعدم التمييز هي من الأولويات ذات الطابع الإستراتيجي.

احنا عندنا، السيد الرئيس، واحد وجهة نظر تقول بأن في السياسات وفي البرامج ديال الحكومة المتعلقة بالمرأة، وفي التقييم ديالنا لسنتين ونصف من تحملكم المسؤولية، تظهر بأن هناك واحد المشكل، اسمحو لنا نسميوه "عطب كبير"، يتمثل في الرؤية، الرؤية المؤطرة للبرامج وسياسة الحكومة المتعلقة بالمرأة، وهي رؤية يبدو لنا أنها محافظة. أرجوكم أن لا تحملوا في تعقيبكم بكلمة "محافظة" ما لا تستحقه، لأن حتى احنا محافظين، معتزين بأصالتنا وبمقومات أصالتنا وبالدين ديالنا وبالتقاليد ديالنا.

المشكل اللي عندنا مع الرؤية المحافظة هي أنها - على ما يبدو - تفرمل، كتفرمل الديناميات والأفق الأرحب التي فتحتها الدستور الجديد، وتبسط وتيرة المضي بثبات في استثمار كل ما يتيحها هاذ الأفق اللي فتحو الدستور، وهذه الدينامية التي يعد بها الدستور.

وبسبب هذه الرؤية المحافظة لم يعد بمقدورنا استشراف انتظارات المرأة

الأهمات انخفاضا بنسبة 50,7% في خمس سنوات، بفضل الجهود المبذولة على مستوى التجهيزات والطواقم الطبية وتقريب دور الولادة. ورغم ذلك، فإن هذا القطاع مازال يواجه تحديات متعددة تستوجب بذل مزيد من الجهود، وهو ما تعكف عليه الحكومة من خلال الإستراتيجية القطاعية 2012-2016.

وعلى مستوى تمكين المرأة اقتصاديا، ساهمت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بشكل كبير في تأهيل النساء عن طريق الأنشطة المدرة للدخل، وقد استفادت 1,5 مليون امرأة من 29 ألف مشروع منذ انطلاق المبادرة. كما تم إحداث صندوق الضمان (إليك) من أجل مواكبة المقاولات الخاصة النسائية، وتم تيسير استفادة المرأة السلالية من حقوقها العقارية. أما بالنسبة للولوج إلى الوظيفة العمومية، فإن معدل النساء يصل نسبة 38,6% سنة 2012، دون احتساب سلك الأمن (43% بالنسبة للفئة العمرية أقل من ثلاثين سنة)، 67% منهن ينتمين إلى فئة الأطر، غير أن نسبة وولوج النساء الموظفات لمناصب المسؤولية مازال في حدود 16%.

وعلى مستوى حماية النساء من العنف والهشاشة، تم إحداث صندوق التكافل العائلي وتبسيط مساطر استفادة المطلقات من مخصصات الصندوق، وتم كذلك إحداث وتعميم خلايا استقبال النساء المعنفات تدريجيا على صعيد مصالح الشرطة القضائية (119 خلية، معززة بـ 362 مخابضا على مستوى دوائر الشرطة). كما تم إنشاء خلايا التكفل بالنساء والأطفال على مستوى المحاكم، وخصصت لها فضاءات خاصة، وتم تشوير هذه الخلايا لتسهيل الولوج إليها.

السيد الرئيس،

إن المنجزات التي تم تحقيقها لصالح المرأة لا تعني بأنه وضعها على أحسن ما يرام، وستواصل الحكومة جهودها من أجل النهوض بحقوقهن وتيسير استفادتهن من الجهود التنموي والخدمات الأساسية، وخاصة في العالم القروي.

والله ولي التوفيق، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس المجلس:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

ننتقل الآن إلى التعقيبات على جواب السيد رئيس الحكومة بالنسبة للفرق والمجموعات التي ترغب في ذلك، وأبدأ بتدخل عن أحد أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة مشكورا، الأستاذ بنشاش.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشاش:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

شكرا السيد الرئيس.

حضرات السيدات والسادة،

القانوني الكفيل بحماية النساء وتجرىم العنف ضد النساء فيه نوع من التطبيع ونوع من التعايش مع هاذ الجريمة المجتمعية اللي كترتكب في حق نساءنا وفي حق اللي هن، حسب التعبير ديال محمود درويش، نصف الرثة ديالنا ونصف النساء ديالنا.

ما هو مال، السيد رئيس الحكومة، التوصيات ديال مجموعة العمل الأمية المكلفة بمكافحة التمييز ضد المرأة واللي تنشر سنة 2012؟ ولماذا لم تقوموا بأجرائه وتفعيل تلك التوصيات؟

الدراسة التي أنجزتها الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب حول الوضعية الراهنة لمأسسة المساواة ودمج مقارنة النوع في السياسات العمومية، هاذ الدراسة محممة جدا، وبينت المشاكل اللي كاينة والاختلالات، ومنها تعثر وبطء مأسسة مقارنة النوع الاجتماعي في السياسات العمومية، فشل التجارب المتعلقة بالميزانيات المرافقة للنوع الاجتماعي في تحقيق ولو ميزانية قطاعية واحدة في هذا المضمار.

لماذا لم تقدموا، السيد الرئيس، الجواب حول الرسالة اللي وجهتها لكم هيئة التحالف من أجل تفعيل الفصل 19 من الدستور؟

طبعاً لن نسألكم، السيد رئيس الحكومة، عن برامجكم المتعلقة بما يمكن أن نسميه بالتمكين المهني والاقتصادي والسياسي للمرأة، لأن هذا موضوع متشعب.

أرجو بهذه الملاحظات التي أضيفها إلى ما ورد في مضمون الرسالة المفتوحة اللي وجهنا لكم، والتي نفترض أن الطاقم اللي كيشغل معكم أطلعكم عليها، أن تقدموا أجوبة هادئة حول القضايا ديال النساء المغربيات. وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الرئيس.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية، تفضلي الأستاذة الزوي.

المستشارة السيدة خديجة الزوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لا بد أن أؤطر النقاش، وأقول إن ارتباط تقدم النساء في بلادي مرهون بتقدم المجتمع، ثم كذلك أقول، السيد رئيس الحكومة، أنه حين نقول بأن ساكنة المغرب تريد عن النصف كلها نساء، فإننا نقول المسألة لم تبق مسألة أقيليات بقدر ما هي مسألة مجتمع بأكمله.

ثم كذلك، السيد رئيس الحكومة، أقول بأن ما تعج به الساحة من نقاشات لتكون متناقضة إلى حد التنافر، فإننا في حزب الاستقلال نعتبرها غنى للنقاش وإثراء لهذا النقاش، وكذلك نقول أننا لا نقول وزعوا الهدايا على النساء بدون استحقاق، بل نقول نحن مع الكفاءات أينما كانت، رجلاً

المغربية، بل أصبحنا في وضعية الدفاع فقط عن حقوقها الأساسية، بما في ذلك ضمان حقها في سلامتها الجسدية والنفسية وحقها كذلك في اللوج إلى العدالة والانتصاف القضائي.

هذه الرؤية المحافظة، السيد الرئيس، تتجلى بوضوح في البرنامج الحكومي الذي لا ينظر إلى حقوق المرأة خارج الدور الأسري، بل وتختزل حقوق وانتظارات المرأة في موقعها الأسري. مرة أخرى، أرجوكم ألا تحملوا هاذ الملاحظة مالا تستحق، لأن حتى احنا مؤمنين بالأسرة ديالنا، ويجب رعايتها وتحسينها وحمايتها بطبيعة الحال.

المشكل اللي عندنا هو أن هذه النظرة تكاد تختزل كل انتظارات المرأة في الموقع ديالها داخل الأسرة، وهذا يتناقض بشكل جلي مع الفصل 32 من الدستور الذي يضع أفقا أرحب، وينظر إلى المرأة من زاوية حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها كونيًا، نظرة أو رؤية مرتكزة على حقوق الإنسان، قائمة على ثلاثية ديال المناصفة والمساواة وعدم التمييز.

الخطة الحكومية للمساواة اللي تكلمتو عليها، السيد الرئيس، 2012-2016، والتي تحمل عنوان "إكرام"، يظهر بأنها تترجم وتعكس هاذ المشكل اللي عندنا مع الرؤية المحافظة بالمعنى اللي تكلمت عليه، ماشي بالمعنى الذي قد يتبادر إلى الذهن. كلمة "إكرام" تحيل على مقارنة إحسانية ديال (la charité)، ماشي على مقارنة مرتكزة على مفهوم حقوق الإنسان كما هي متعارف عليه كونيًا.

السيد الرئيس،

هل تستطيعون أن تفسروا للرأي العام الوطني كيف أن 30% من أقسام قضاء الأسرة لا يتوفر على مساعد أو مساعدة اجتماعية، 45% من هذه الأقسام لا تتوفر على عدد كافي من أطر المساعدة الاجتماعية؟

نسألكم: لماذا لم تقم وزارة العدل والحريات بوضع أي مخطط إجرائي لتوفير المساعدة القانونية، ماشي المساعدة القضائية، المساعدة القانونية للفتات الأكثر هشاشة، وفي مقدمتها فئة النساء؟

المجلس الوطني لحقوق الإنسان سنة 2013 قدم واحد المذكرة تتعلق بالقانون التنظيمي للنظام الأساسي للقضاة، اقترح فيها على الحكومة تدابير مواكبة، منها إنشاء دور المساعدة القضائية على مستوى الجماعات الحضرية والقروية، نسألكم أشنو اللي كيمع بأنكم تاخذوا بهاذ التوصية؟

البحث الوطني المنجز من طرف المندوبية السامية للتخطيط، واللي قراه علينا السيد رئيس المجلس الوطني البارحة، أرقام صادمة ومفجعة عن حجم انتشار العنف بمختلف أشكاله وآلوانه ضد النساء، نسألكم، حتى انتما متفقين على هاذ التشخيص: ما هي الخطوات الملموسة اللي قتم بها حتى الآن في مجال مكافحة هذا العنف المستشري والذي يذهب ضحيته عدد من النساء؟

مواقع الصحافة الوطنية تطلعنا يوميا تقريبا عن حالات التعذيب وانتهاك وقتل للمرأة، والتأخر ديالكم والحكومة ديالكم في إخراج القانون والإطار

أروع من القرآن، إذن ناخذو غير هاذ الشي هذا، ما يمكنش احنا نبداو نقتنص النساء بالدعارة. الدعارة راها تساهم في ميزانية الدولة، وتكون عندنا الجراة لكي نقولها كذلك.

ثم كذلك النساء السلاليات، السيد رئيس الحكومة، ما معنى مثلا في جهة تنصف النساء السلاليات وأراضي الجمع، وفي جهات أخرى لا ينصفن، يجب تعميم دورية وزير الداخلية، ما يمكنشاي كل واحد.. راه احنا مغرب واحد، مغرب واحد، ولا يمكن أن يكون مكون من طبقات ومن فئات، لابد أن نعترف أننا مواطنون على قدم المساواة.

ثم كذلك، السيد رئيس الحكومة، حين نتحدث مثلا عن المجلس الأعلى للتربية والتعليم، كنجبرو مثلا فيه هذيك المناصفة اللي اهضرنا عليها قبالية، كايته غير في اللائحة ديال النقابات وديال الخبراء، وحتى مجلس المستشارين ما دارش تمثيلية ديال النساء ولا مجلس النواب، إلى كانت مؤسسات بحال هذي ما فيهاش، كيفاش ابغيتو احنا نقولو للناس خصكم تديروا واحنا بعدا ما كندىروش؟

إذن، هنا مسألة عقليات، مسألة ثقافية. صحيح، انت ماشي بوحدك مسؤول عليها، ولكن احميننا بقوانين، خص قوانين. دابا جاية الانتخابات، جيتي المرة الأخرى قلت كايين انتخابات في 2015، ماذا أعدتم للمرأة في الجماعات المحلية؟ غادي تقول لي اللوائح الإضافية، نحن لسنا مضافات، خصنا نكونو في اللوائح الرسمية ماشي الإضافية، لأن ملي كيدريك في اللائحة الوطنية الإضافية ما عندكش الحق تكون رئيس، ما خصك تكون حتى حاجة، وتيجيبوا اللي ابغاو يديروهم في اللائحة الإضافية، يجب حماية النساء بقوانين وتشريعات واضحة.

السيد رئيس الحكومة،

احنا بعداد على أهداف الألفية، باش نكونو واضحين، لا بالنسبة للأمية ولا بالنسبة للمنافسة ولا بالنسبة حتى حاجة، وهاذ الشي غنبقاو نرتبو احنا الأواخر في السلام باش نكونو واضحين.

الله يخليك واش احنا غادي نبقاو مثلا في النواب غادي نبقاو بـ 17%، وغادي نبقاو في المستشارين بـ 6 ديال النساء بنسبة ما كايينش حتى 10%، اعلاش ما كندىروش حتى هنا يكونوا الحوافز والإجراءات القانونية لتحفيز السياسيات في الجهات وفي الجماعات وفي النقابات، إلى غير ذلك؟

ثم كذلك النقابات بوحدنا اللي غادي تكون الانتخابات ديالها منافسة بين الرجال والنساء، والآن النقابات تعطي درسا رائعا للمنافسة، ثم هذيك الهيئة اللي ما اعرفتش فوقاش غادي تخرج، حتى تساليو مناصب المسؤولية عاد غادي تخرج هاذ المناصفة! راه ما كايينش الهيئة، خصها تخرج. وغادي نقول لك، السيد رئيس الحكومة، بالله العلي العظيم ما كايينش شي إصاف ديال النساء، ما كايينش. مؤسسة تقول غادي نعلن على مدير ومن جملة هذيك المواصفات خصو يكون بعدا مدير، وهذا اللي مدير اعلاش

أو نساء، ولكن لابد من إصاف نساء طالهن الحيف في مجتمعنا حتى لا نتيه، ثم كذلك نقول، نحن في حزب الاستقلال، نلتزم بالثوابت، وثوابتنا - والله الحمد - معروفة.

السيد رئيس الحكومة،

أنا لن أتحدث عما جاء في ديباجتكم، وكذلك عما جاء عند زميلي، فسأحاول أن أرفع ملاحظات، ربما قد تكون في مستوى النقاش.

السيد رئيس الحكومة،

أعلنت عن 2015 ستكون سنة للقضاء أو مسح أغلبية الأمية في المغرب، إلى أين وصلت الحكومة؟ أنا أتحدث عن الاستمرارية.

ثم كذلك 2015 حدد للولوج الشامل للخدمات الصحية الإنجابية، أين هذا المشروع ونحن على أبواب 2015، وما زال كنعرفو الصحة الإنجابية رديئة جدا وبئيسة؟

ثم كذلك المؤشرات المتعلقة بمخاطر وفيات الأمهات مازالت موجودة وثابتة كذلك، السيد رئيس الحكومة.

المشاركة الاقتصادية فيها القسمة الضيزى، اليد العاملة النساء من الحضيض، ولكن رؤوس الأموال أغلبتها رجال. حين نتحدث عن المرأة نقول القروض الصغيرة (Les microcrédits)، يجب أن نتحدث عن التمويل وليس عن القروض الصغيرة للنساء، لماذا نتعامل مع النساء بمنطق التعاونيات وبالاقتصاد الاجتماعي؟ نحن نريد اقتصادا قويا عند النساء وعند الرجال.

السيد رئيس الحكومة،

كذلك المرأة العاملة أو اليد العاملة التي تتقاضى أقل من الحد الأدنى هي للنساء وليس للرجال.

السيد رئيس الحكومة،

الفتيات في القرية لا يستفدن لا من الولوج إلى الصحة ولا من الولوج إلى التعليم، ولا يستفدن من البنيات التحتية، وهذا عنف اقتصادي يجب أن نشجبه في هذه المناسبة.

العنف مركب، السيد رئيس الحكومة، تعنف الوزيرة والبرلمانية والصحافية والمحجبة والحداثية والمتبرجة، إذن العنف أصبح سمة تطبع المشهد في بلادي، وهذا شيء غير مقبول، السيد رئيس الحكومة.

دورية والي الرباط والتي نصت على أن النساء اللواتي يحملن بطاقة وطنية بمدينة الرباط لا يحق لهن أن يبتن في فنادق البيضاء، لا أدري لماذا؟

ثم كذلك شرطيات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في مراكز اللواتي يتبعن النساء بدعوى أنهن يمتن الدعارة. صحيح، نحن لسنا مع الدعارة، ولكن المرأة هي الحلقة الأضعف في مسلسل الدعارة وفي مسلسلات الفساد، إذن الزنا راه فيه جوج ديال الناس، حتى القرآن قال: "الزانية والزاني" لكلاهما، إذن نفس المنطق، ما كايينش شي حاجة أكرم ولا

أشكركم على جوابكم، مؤكداً لكم أن النهوض بأوضاع المرأة، خصوصاً القروية منها، أمر ضروري، متسائلاً عن مآل موضوع دعم الأرامل من النساء، والذي صادقتنا عليه في القانون المالي 2014 يصل حسب الإحصائيات الرسمية إلى 600 ألف امرأة، مؤكداً أنه رغم مجهود الدولة للنهوض بأوضاعها إلا أن هذا المجهود يبقى متشتتاً بين مختلف الإدارات والمصالح كالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وزارة الشباب والرياضة، وغيرها من القطاعات الأخرى.

المطلوب منكم، السيد رئيس الحكومة، اليوم هو مجهود مضاعف لتجميع هذا المجهود الوطني في إطار قطب اجتماعي، يمكن معه التدخل المباشر لمعالجة أوضاع المرأة بالعالم القروي.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لا أحد ينكر أن الدولة تبذل ومازالت بمجهودات جبارة للارتقاء بالمرأة عموماً والمرأة القروية على وجه الخصوص، إلا أن النهوض بها وبأوضاعها في إطار السعي إلى تحقيق المناصفة، طبقاً لمقتضيات الفصل 19 من الدستور، يبقى مطمحناً جميعاً، ومن مسؤوليتنا كذلك في إطار تكاتف جهود كل قوى المجتمع الحية وكافة مكوناته من أجل الوصول إلى هذا المبتغى.

إذن، السيد رئيس الحكومة المحترم، نحن في فريق التجمع الوطني للأحرار نسائلكم وبكل مسؤولية، من موقعنا كأغلبية حكومية متضامنة، العمل جميعاً ويدا في يد، حكومة وبرلماناً وأحزاب سياسية وجمعيات المجتمع المدني، من أجل الوصول إلى هذا المسعى، مؤكداً أن انتظارات المرأة المغربية النواقة إلى الحفاظ على كرامتها وإصافها، مبرزين مجدداً أنه رغم كل ما تحقق فهناك عوائق كثيرة تعوق تطور المرأة، عبر عنه وبكل صراحة وشجاعة السيد وزير العدل والحريات خلال ندوة علمية حول تقييم وتنزيل مدونة الأسرة.

وشكراً السيد رئيس الحكومة.

السيد رئيس المجلس:

شكراً.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي.

المستشارة السيدة لطيفة الزواني:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

تحية إلى المناضلات بالحركة النسائية.

تحية إلى النساء المحتجزات بمخيمات تيندوف قسراً وإلى كل النساء المعنفات بالمغرب.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نجتمع اليوم في هاته الجلسة المخصصة لقضايا المرأة لأول مرة بعد مرور 10 سنوات على صدور المدونة، وبعد صدور دستور 2011، ويفارق يوم

غادي يمشي لجهة أخرى مدير؟ باش يوقف واحد السلسلة ديال العيالات اللي هما تما يطلعوا نساء اللي هما خصهم يكونوا. أنا بالنسبة لي مدير راه ترقية، رئيسة قسم تمشي (postuler).

إذن، الله يخليك، السيد رئيس الحكومة، أنا أقول بأنه لا يمكن، وآش غنقول لك؟ الحمد لله اللي عندنا ملك يجي قضايا المرأة. والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس المجلس:

شكراً للمستشارة المحترمة.

الكلمة الآن للفريق الحركي، عبد الحميد.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكراً السيد الرئيس.

أود في البداية أن أثير الانتباه، السيد الرئيس، أن فريقنا اختار المحور المتعلق بمجال الطاقة والماء، ولم تم الإشارة إليه من طرف واضع السؤال عن فرق الأغلبية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

بما لا شك فيه، فإن قطاع الطاقة يشكل دعامة أساسية للاقتصاد...

السيد رئيس المجلس:

لا، السي عبد الحميد، انتظروا قطاع الطاقة، سأعطيك الكلمة في القطاع الثاني، لأن تناول المرأة سأعود إلى قطاع...

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

إبوا كيفاش يمكن لنا تندخلو، السيد الرئيس؟

السيد رئيس المجلس:

في القطاع الثاني، مباشرة من بعد.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

إذن، احنا عندنا محور الطاقة.

السيد رئيس المجلس:

أعود إليكم إن شاء الله.

شكراً على مساعدتكم، شكراً جزيلاً.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد المفيد:

شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

هذي أولا، في حين أن دستور المملكة هو ينص على 50%.

أسئلكم، السيد رئيس الحكومة، واش ما لقيتوش من النساء اللواتي لديهن كفاءات عليا للولوج لهذه المناصب العليا؟ إلى كان إشكال عند الحكومة، احنا مستعدين في إطار التضامن مع الحكومة أن ندلوكم على عدد من النساء اللي عنهم كفاءات في عدد من المجالات.

لسنا بحاجة للتذكير بالنسخة الأولى للحكومة اللي ضمت وزيرة واحدة وبالنسبة للنسخة الثانية أضفتم وزيرة، ولكن الباقي على قلة عددهم هن كيقاو وزيرات منتدبات، وكأن ما عندناش كفاءات اللي تقدر تكون وزيرات.

من الملاحظات أيضا، السيد رئيس الحكومة، لم تقوموا بملاءمة التشريعات والنصوص القانونية المغربية ليس فقط مع المواثيق الدولية، ولكن أيضا مع دستور المملكة.

أشير أيضا إلى أن القوانين التنظيمية التي عرضت على البرلمان، كالمجلس الأعلى للتربية والتكوين والمحكمة الدستورية، لم تعرف مبدأ المناصفة.

السيد رئيس الحكومة،

استمعنا أمس للحصيلة المهمة والموضوعية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والتي تكلمت على التحديات التي تواجه المجلس، ضمنها الوضعية المقلقة للنساء، وقد ركز السيد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان على العنف بصيغة المؤنث وبشتى أنواعه النفسي والجسدي والاقتصادي، تكلم على ارتفاع تشغيل الأطفال، ضمنهم عدد كبير من الطفلات، الارتفاع المهول لقبول طلبات زواج القاصرات داخل المحاكم، وقد تقدم بإحصائيات اللي هي دقيقة جدا، إذ أن الرقم ارتفع من 18.342 في 2004 إلى 35.152 سنة 2013.

كما أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان في تقريره أشار إلى محدودية اندماج النساء في سوق الشغل، مما يطرح بشكل كبير إشكالية التمكين الاقتصادي للنساء. أما المرأة المقاتلة كما أشار إلى ذلك نفس التقرير، فإنها لا تتعدى 0,8%.

لذلك، نطلب منكم الاهتمام أكثر بالتمكين الاقتصادي بالنسبة للمرأة، بعيدا عن منطق الإحسان، لأن ملي كندويو على التمكين الاقتصادي كنعقلوا جمعيات وتعاونيات أغلبها كترتي اشوية فنية، اشوية ديال الماعز، إلى غير ذلك، إلى تكلمنا مثلا على التعاونيات ديال مقالع الرمال أو أي نوع من أنواع المقالع، إلى ادويننا مثلا على تعاونيات الحليب ما كنعقلواش فيها نساء. لماذا، السيد رئيس الحكومة؟

المطلوب هو الابتعاد عن المنطق الإسعافي في التمكين الاقتصادي. تكلمتم عن صندوق التكافل الاجتماعي، السيد رئيس الحكومة، بالنسبة للمرأة المطلقة، هاذ الصندوق يعرف إكراهات كثيرة جدا:

1- كايين كثرة الوثائق، ومن ضمن هذه الوثائق خاص المرأة تيجب واحد الوثيقة بأنها ما عندهاش ضريبة، وكنعقلوا بأن بالنسبة لبعض النساء

واحد عن التقرير الذي تقدم به رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، هذا التقرير الذي كان محما وكان موضوعيا، كل هذا يجيلنا على السياق التاريخي، السيد رئيس الحكومة، والسياق السياسي في المغرب، والذي عرف العديد من المحاضرات التي توجت بطبيعة الحال بالعديد من التوافقات، التي لعبت فيها الحركة الوطنية والقوى التقدمية والحدائية دورا رياديا وأساسيا في إرساء دعائم الديمقراطية والتحديث.

وفي خضم هذا المسار، كانت المرأة في صلب المعارك السياسية، والتي قادتها الحركة النسائية والتي نجحها بشكل كبير من هذا المنبر. هذا المسار توجناه كغاربة عبر توافق سياسي تاريخي تجسد في دستور 2011، الذي جنب المغرب كل المنزلات التي عرفها محيطنا الإقليمي، وهذا الدستور جاء بإصلاحات كبرى.

وللإشارة، السيد رئيس الحكومة، هذا المسار هو الذي صنع الاستقرار والاستثناء المغربي، بعيدا عن كل المحاولات للبعض من أن يجعل استقرار البلاد مجالا للسجلات والمجادلات أو مطية للوصول إلى أغراض سياسية ضيقة.

السيد رئيس الحكومة،

لسنا بحاجة للتذكير بالمقتضيات الدستورية، وقد ذكرتم العديد منها، وما نصت عليه من إقرار المساواة بين الجنسين، بالإضافة للعديد من الهيئات، وعلى رأسها "هيئة المناصفة ومحاربة كل أشكال التمييز"، بالإضافة إلى "الهيئة الاستشارية للأسرة والطفولة" و"المجلس الوطني لحقوق الإنسان".

لا يفوتني أن أذكركم أن كلمة "المساواة" ذكرت في دستور المملكة المغربية أكثر من 11 مرة.

كل ما عرضته، السيد رئيس الحكومة، هو لأذكركم أن قضايا المرأة لم ولن تحتاج إلى من ينظر إليها اليوم بمنطق إحساني أو من باب الإكرام، السيد رئيس الحكومة.

أسئلكم، السيد رئيس الحكومة، عن مسلسل التراجعات التي عرفتها المرأة المغربية بعد الدستور المتقدم للمملكة المغربية، والخلفيات الحقيقية التي جعلها تعطل وتماطل في هذه المقتضيات الدستورية.

حكومتكم، السيد رئيس الحكومة، لم تضمن المخطط التشريعي مشروعا لقانون مكافحة العنف ضد النساء، في حين أن العنف أصبح مستشري بشكل كبير.

خطتكم الحكومية للمساواة في أفق المناصفة لم تبين بمنطق تشاركي، ما ناقشتوا لا مع جمعيات نسائية، منظمات حقوقية، ما ناقشتوش مع أحزاب سياسية، بمعنى أنها لم تبني على منطق تشاركي.

حكومتكم تقر، السيد رئيس الحكومة، فقط بنسبة 12% للولوج للمناصب العليا. أولا، هذا الرقم هو يقلقني، أعطوني عدد النساء اللي دخلوا للمناصب العليا، الرقم، اشحال من امرأة؟ ما تعطونيش النسبة،

قضية التمييز الإيجابي، السيد رئيس الحكومة، نريد أن يكون فعلا تمييزا إيجابيا فيما يتعلق بالمرأة كذلك على مستوى الوظيفة العمومية، وهنا أطرح، السيد رئيس الحكومة، قضية التقاعد، ونطرح بأن التقاعد ينبغي أن يتعامل معه في إطار من التمييز الإيجابي بالنسبة للمرأة.

القضية الأخرى، السيد رئيس الحكومة، والتي نراها بأن من الأمور التي ينبغي أن تأخذ كذلك اهتماما لدى الحكومة، هو أن هاذ المجال، مجال التشغيل بشكل عام، مازلنا نرى فيه مشاكل فيما يتعلق بأوضاع المرأة عموما، لا على مستوى الموظفين وعلى مستوى... بمعنى بعض الحقوق التي كنتعلق بالأمومة، بعض الحقوق التي كنتعلق بالمرأة، ما زلنا نرى بأن هناك بعض المشاكل في هذا الاتجاه.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس:

السيد رئيس الحكومة المحترم، الرد لكم على تعقيبات السادة المستشارين.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه ومن والاه.

السيد الرئيس،

السادة المستشارون والمستشارات المحترمون والمحترمت،

الإخوة الوزراء،

الحضور الكرام،

أثار انتباهي في تدخل السيد ممثل حزب الأصالة والمعاصرة طلبه في الرد في إطار الهدوء، والحقيقة أن الهدوء خير من العاصفة، وأن لا أحد يجب المواجهات، سواء كانت كلامية أو غيرها، ولكن من باب الإنصاف هذه الحكومة ووجهت منذ أول أيامها بحملة من التهجمات العنيفة.

هذا الرئيس نفسه، وفي هذه المنصة نفسها، وارجعوا إلى الأسئلة، وارجعوا إلى المداخلات، وارجعوا إلى التعقيبات، وارجعوا إلى الصحافة، وإلى اليوم، تستهدف هذه الحكومة، وكأن مجيئها كما قال بعضهم خطأ تاريخي يجب أن يصحح، وكأنها ليست مكونة من مواطنين عاديين من حقهم أن يصلوا إلى كافة المراتب التي يسمح لهم بها الدستور والقانون، وكان من الضروري أن ندافع عن أنفسنا بما يسر الله، وحتى القرآن الكريم لم ينكر على من يدافع عن نفسه حين يظلم، قال تعالى: "لَا يُجِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ".

أما وقد رجعنا إلى هذا الخطاب الهادئ الذي سمعناه اليوم في موضوع حساس، فإن شاء الله، لن يكون جوابنا إلا هادئا، فنحن دعاة الهدوء والسلام والسلامة، وطبعنا هذا لا يتنافى مع شيء من المرح الذي على كل حال هذا لا أستطيع أن أعدكم بأنني سأتحلى عنه، فإنه - أظن - ليس من

كنتكون وارثة في دارهم، يكون عندها منزل فيه 50 متر، كعيشوا فيه 5 أفراد ومتزوجين، وإلى كانوا 5 رجال وهي امرأة كنفولو عندها نصف الحصة ديال الإرث، إذن تسجل على أنها راه عندها مدخول، واش امرأة كتسكن في بيت فيه 50 متر فيه 6 ديال الناس، يعني فيه 6 العائلات، كتحرموها احنا من الاستفادة من هاذ الصندوق، بالإضافة إلى أن التعويض هو هزيل، وكنتلفت نظركم إلى مسألة أساسية أنه مشروط، هاذ المرأة إلى تزوجت يسقط عنها هذا التعويض، واش ممنوع أنهم يتزوجوا؟ وإلى تزوجت شي راجل فقير أشنو تعمل؟ تسقطوا عليها أتم التعويض؟ في موضوع العنف أيضا، مراكز الاستماع للنساء...

السيد رئيس المجلس:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الدستوري.. شكرا جزيلًا. الفريق الدستوري.

فريق التحالف الاشتراكي لم يطلب تدخلا في هذا الموضوع.

الكلمة الآن للفريق الفيدرالي.. إلى الشوط الثاني.

الكلمة الآن لمجموعة الاتحاد المغربي للشغل، ما ابقى عندك وقت.

الكلمة الآن لمجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب.

المستشار السيد عبد الإله الحلوطي:

السلام عليكم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد رئيس الحكومة،

في هذا الموضوع، بالطبع نحن بالنسبة إلينا نرى بأن قضية المرأة هي قضية صيرورة، وبالتالي لا يمكن أن نحكم حكومة على الماضي وعلى المستقبل، وإنما نعتبر أن هذه الصيرورة ابتدأت منذ ما قبل الاستقلال، ونعتقد بأن المستقبل كذلك كفيلا بأن يبين المستوى والمدى الذي ستصله المرأة المغربية.

فقط أريد أن أشير، السيد رئيس الحكومة المحترم، أنكم في برنامجكم الانتخابي، بالضبط في الإجراء 104، أخذ منه نقطتين فقط: فالإجراء 104 فيه العناية بالمرأة في قضية الشغل وفيه التمييز الإيجابي.

في قضية الشغل، السيد رئيس الحكومة، أبلغم بأن المرأة تعيش أزمتا في ميدان الشغل، وبالخصوص على مستوى القطاع الخاص، فإذا ما رجعنا إلى بعض المعامل، بعض المؤسسات الإنتاجية، مقالات في الفلاحة، سنجد أن هناك مشاكل على مستوى الوقت، على مستوى الزمن، على مستوى الأجور، إلى غير ذلك من القضايا، السيد رئيس الحكومة، التي نريد أن تتعاطوا معها.

الثريات كانوا هما الأحمات دياكم، اللي ملي كنتدخلوا كتلقوا الدفء دياهم والاحتضان دياهم، وكتلقوا الحضور دياهم، وكتلقوا الأكل دياهم والشرب دياهم، وكتلقوا الرعاية دياهم والحراسة دياهم والمراقبة دياهم لكم، وكبرتو في إطارهم، رجال، تبارك الله، ونساء في نفس الوقت، ولكن اليوم واحد العدد ديال الوليدات كيدخل للدار الولاد عندو مسكين 6 سنين ولا 7 سنين بوحدو كيلقى البيت مظلم وتيخصو يدبر الشؤون ديالو بإمكانياتو الشخصية، ويبقى يتسنى الوالد والوالدة ديالو يا يجبو يا ما يجيوش حتى لوحد الوقت، والله سبحانه وتعالى يعلم لماذا يتعرض في ذلك الوقت. ما تغيوش علينا أنا احنا كناخذو بعين الاعتبار البعد الأسري وكنعطيوه أهمية كبيرة.

صحيح، إذا كان هذا خطأ، احنا كتنبأوا هاذ الخطأ، وكنعتزو به وكنشعرو بلي الله شرفنا وغنبقوا ندفعو عليه في وجه هاذ المعاصرة اللي ابغات تلغي هذا البعد، وكأن المرأة رجل أو الرجل امرأة، لا، ولهذا... السيد الرئيس، ما نغيش يشوش علي شي واحد، الله يجازيك بخير.

السيد رئيس المجلس:

تفضلوا، تفضلوا.

الله يخليكم، السيد رئيس الحكومة.

السيد رئيس الحكومة:

إيوا قلها لي كيشوش.

السيد رئيس المجلس:

تفضل السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة:

إيوا ها احنا تعلقنا دابا عاود ثاني غنرجعو.. إلى ما عنديش الحق نتكلم قولوها، أنا هاذ الكلام كنعولو وكنعتز به.

السيد رئيس المجلس:

الأستاذ، تفضلوا، الله يكثر خيركم.

السيد رئيس الحكومة:

اسمح لي، لولا جئتموني وتقولون لي أن المرأة التي تضع هل واش احنا كنضحكو على ريويسنا اللي كنعطيوها 3 أشهر؟ اعلاش نعطيها 3 أشهر؟ غير معقول! طبعاً كايته إكراهات اقتصادية، أما لو كان أنا نتفقوا معي نعطيها عامين، "وَالْوَالِدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْفَعَنَّ مِنَ الرَّضَاعَةِ"، أيه، وهذاك القانون ما نبدلوهش، إيوا إلى ما قدرناش نديرو عامين نزيدها واحد الشوية، نديرو لها 6 أشهر على الأقل، إيوا وغدا يجي عندي شي واحد يقول حيث كين المساواة نديرو للرجال عام والمرأة عام، حيث كين هاذ الشي في بعض الدول! هذي ماشي المساواة، هذا الحق.

الممكن.

إذن، وقد رجعنا لهذا المنطق، وفعلاً، والأخ تحدث عن كونه يعتبر نظرتنا معطوبة لأنها محافظة، ولكنه أكد في نفس الوقت أنه هو كذلك محافظ وحزبه محافظ وحريص على أصالتنا، وعلى، وعلى، وعلى، وأقول له في نفس الوقت نحن كذلك معاصرون، نحن كذلك معاصرون، وحريصون على معاصرتنا، لكن محافظتنا تختلف عن محافظتكم بعض الشيء، ومعاصرتنا تختلف عن معاصرتكم، والسؤال المطروح كوني ليس في هذه القبة وحدها وليس في هذا الوطن وحده: ما هي المحافظة الأحسن؟ ما هي المحافظة الأصالح للمجتمع؟ ما هي المعاصرة الأحسن؟ ما هي المعاصرة الأحسن في المجتمع، وللرجال وللنساء وللأطفال وللبيئة؟

الأستة، أيها الإخوة الكرام، ليست محسومة وليست نهائية، واليوم هنالك كلام كبير وطويل وعريض في العالم كله حول المرأة والأسرة. صحيح هنالك توجه غالب، هنالك توجه غالب، وهنالك عند الطرفين أمور جيدة لا يمكن للإنسان، كان محافظاً أو لم يكن محافظاً، أن يتفق على العنف ضد المرأة، لا يمكن، لا يمكن للإنسان أن يوافق على أن يحرم المرأة من حقها في أن تتعلم، ومن حقها في أن تشتغل، ومن حقها كإنسان في أن تبني حياتها كما تتصور ذلك، يوجد هذا، ولكن هنالك كذلك إشكاليات أخرى خلقتها هذه المعاصرة التي في دول أخرى أوصلت إلى فقدان أمور أساسية في حياة الأسرة، في حياة المجتمع، في حياة الإنسان. ولهذا، فأنا أستغرب أن يعاب علينا أننا ننظر إلى المرأة على أساس دورها في الأسرة.

صحيح، ليس من الممكن ولا من المعقول ولا من الإنصاف أن نختزل دور المرأة في الأسرة فقط، ولكن دور المرأة في الأسرة أساسي لها، وأساسي للرجل، وأساسي للمجتمع، وأساسي للبشرية جمعاء، اليوم.. والسيد بنشماش، احنا باديين بشوية خلينا...

السيد رئيس المجلس:

تابعوا، السيد الرئيس، تابعوا، من فضلكم.

السيد رئيس الحكومة:

خلينا الله يرضي عليك.

اليوم، هنالك مشكل في دور المرأة في المجتمع المعاصر. إذا كنتم تريدوننا أن نتأسى بما يقع في أوروبا في دورها كأم، المرأة لم تعد تجد الوقت لكي تتزوج أصلاً ولكي تكون أما ولكي تربي أولادها، لماذا لا نعتز بهذا الدور المقدس الرباني الذي خلق الله سبحانه وتعالى المرأة مؤهلة له؟ لماذا لم تأتوا لتقولوا لي ندخل هذا في تقديرنا للمرأة؟ لماذا تعتبرون المرأة لا تشتغل حين تهتم ببيتها، وحين تهتم بتربية أولادها؟

آلا تعلمون أن النساء لما خرجن من البيوت انظفات البيوت؟ أتم لا تعرفون هذا، لماذا؟ لأنكم عشتم في بيوت فيها ثريات، وهاذوك

البعض منهم ناض كيتكلم معايا على العدد ديال النساء في الأفق ديال المناصفة، اعلاش اللي ما موصلناش للمناصفة.

أولا بعدا واش ملف بحال هذا اللي امشى فيه المغرب بواحد الطريقة تدريجية، يعني واحد الحكومة جات في سنتين سنتين ستطرح عليها هاذ السؤال؟ هذا زعما ما كاينش منطق، ولكن ملي جا عندي الأخ النائب المحترم، ملي جا لهننا وتكلم على المناصفة، ملي كان راجع عيطت عليه، قلت لو اشحال عندك في الفريق ديالك ديال النساء؟ ابقى تيشوف ما لقاش، قلت لو إيوا شوف اشحال ديال النساء كاينين في الحكومة؟ هاذو غير اللي حضروا.

هاذ الشي غادي يجي تدريجيا، ما غاديش يجي مرة واحدة، ولكن إلى جينا نبدو، بداو معايا من الأول، بداو معايا من ذاك الشي اللي كتعنايه المرأة في المعمل، ما كتقولوش ما تخدمش، تخدم على وليدتها بذراعها، ما كاين مشكل.

وبالمناصفة، خليوني نفتح القوس ديال الأرامل، هذا مقترح اقترحناه على الإخوان الوزراء ديال المالية ودجموه في القانون ديال المالية ديال هاذ العام، وخصو يتنفذ هاذ العام إن شاء الله الرحمن الرحيم. طبعا إلى تنفذ هاذ العام خصو يتنفذ هاذ العام تخرج المراسيم ديالو يتنفذ هاذ العام، يمكن يكون التطبيق ديالو العملي باش يتوصلوا الناس العام الجاي ممكن، ولكن خصو يتنفذ هاذ العام، إن شاء الله الرحمن الرحيم، والمعنى ديالو ماشي 600 ألف بحال لي قال الأخ، النساء اللي معينين غادي يكونوا حوالي 300 ألف، طبعا ماشي ساهل، ولكن ما لهم هاذ النساء؟ امين جات هاذ الملاحظة هذي؟ جات من الملاحظة التي وقفت عليها في هاذ العمر اللي قدر الله سبحانه وتعالى نعيشو في هاذ الأرض وفي هاذ المجتمع ديال هاذ النساء هاذو اللي تيموت الزوج، وهو تيكون حر في، بناي ولا خضار ولا شي حاجة، ما عندو لا تغطية اجتماعية، لا حتى شي حاجة، ما عندوش، وتيموت مسكين وكصبح المرأة من النهار الأول متقابلة مع 3 الوليدات في الدار كلهم صغار ومع الكرا والما والضو والمصاريف اليومية، كيف تدير، تيقول لها المجتمع خرجي تحديمي.

طيب، نقرضو الخدمة موجودة، اشكون اللي غيقابل لها الأولاد؟ واحد النهار جا عندي واحد السيد قال لي: الله يجازيك بخير، واحد السيدة ابغينا نخدموها عندها 4 الأولاد، شوف لنا اللي يقابل الأولاد، قلت ليه اعلاش نخدموها؟ هاذوك الفلوس باش نخدموها اعطيوهم لها، 4 الأولاد تجلس تقابلهم، هاذيك راها خدمة، اشكون اللي غيقابلهم لها؟ ملي تخرجوا الأبحاث من البيت والأب ميت، خصكم تعرفوا آش تيقوع لذك الدراري، كاين فيهم اللي كيكون عندو عامين، كاين اللي كيكون عندو 3 سنين، الكبير فيهم تيكون عندو 10 سنين. هاذ الحرفيين راه مساكن معرضين، تيقولوا المغاربة بناي، حتى واحد فيكم ما عارفها، بناي إلى راح، الله اللي عالم بيه مسكين كيطلع لـ (3^{ème}) و (4^{ème} étage)، ماشي كلشي الأوراش ديالنا فيها الضمانات، ماشي كلها فيها (les assurances).

اسمحو لي، ما غينوبش الرجل على المرأة، وما غينوبش المرأة على الرجل، كاينة أمور كل واحد فيهم كي عملها، هذا منطق خصو يعرف بلي هاذ المنطق مها كان له من أنصار في الداخل والخارج يمولونه ويدافعون عنه ويخلقون ضجة في كل مناسبة لكل من تجرأ وقال لا، أنا ما متفقش مع هاذ المنطق، حتى يصبح الإنسان كيولي الواحد منا، ولو يكون نائب برلماني، ولو يكون وزير، ولو يكون رئيس حكومة كيخاف، لأنه (il va être banni)، سوف يخرج من هؤلاء الذين عندهم شرف الحدادة أو المعاصرة أو الديمقراطية أو الدفاع عن حقوق الإنسان، لا.

لما قامت الأستاذة كيتكلم على المرأة اللي عندها بيت كتنسكن فيه وراثتو عن الوالد ديالها، ما عندهاش مدخول، بيت تسكنه فيه 50 متر ولا 100 متر، والقانون الآن - كتعرفوا هاذ القضية - المرأة إلى تطلقت وما قدرتش تحصل على النفقة من الزوج ديالها لسبب أو لآخر، الدولة قررت هذي عدة سنوات باش تعمل لها واحد التعويض، يصل لـ 350 درهم لكل طفل، على أساس ما يفوتش 1000 درهم، ماشي كافي، ولكن تيقولوا المغاربة "شيء أحسن من لا شيء"، ولكن في حالة ما إذا ثبت أن عندها سكن ربما لا تتمتع بهذا، هذا نصوتو عليه بالإجماع.

لماذا سوف تحرم هذه المرأة، عندها السكن لا يفيد، واش السكن غادي تاكلو هي؟ بإله غادي تسكن فيه، باش غادي تخلص الضوء؟ باش غادي تخلص الما؟ باش غادي تخلص..؟ كيفاش غادي تدير؟

كان خاص الإنسان هاذ الشي تقولو لي، أنا متفق معكم، تجيو تقولوا لي المرأة إذا تزوجت رجلا فقيرا لأنه المدونة ديالنا كتجعل النفقة على الزوج، هذي هي الحقيقة، واها الواقع العيالات كيتعاونوا مع الرجال، واها كاين شي رجال ظالمين كياخذوا للعيالات المانصات ديالهم، أنا نقول لكم، أنا ما عندي مشكل، نعترف ولو على نفسي إلى كنت أنا في شي مخالفة، ما عندي حتى مشكل، ماشي عمتاك غير على الرجال، ولكن باقي القانون كيلزم الرجل بالنفقة ديال الأسرة.

إذن غادي يوقع تناقض إلى خلينا واحد المرأة في العصمة ديال واحد الزوج وليني إلى اعتبرنا كاين تخرج قانوني، إلى اعتبرنا بلي هاذ المساعدة هي للأولاد ديال الأب الذي طلقهم ما خصناش نجسوها لها، أنا متفق معكم، أنا متفق معكم، هذا هو المنطق.

كيفاش؟ من قال لكم بأن النساء يتفقن مع هذا التوجه أو هذا التوجه؟ لا، غادي تقولوا لي الحركات النسائية، أنا ما عندي مانع، الحركات النسائية جزء من المجتمع، احنا معترفين بهم، ولكن ما كاينينش بوحدهم، كاين حركات نسائية وحركات نسائية، وكاين نساء اللي كيشوفوا بلي عندهم مشاكل.. لما قام الإخوان ديال الاتحاد المغربي للشغل كيتكلموا على النساء اللي كيشغلوا، خصوصا في بعض الضيعات، واللي كيتعرضوا للإهانة، وكتعرضوا للتحرش - وهاذ الشي قريباه وعرفناه وسمعنا عليه - وتيتعرضوا وتمشيو.. نبدو بعدا بالأول، أنا استغربت واحد الشوية، لأنه الإخوان

كاملين؟

السيد رئيس المجلس:

لا، الأسئلة كاملة، عندكم غلاف، مساحة زمنية.

السيد رئيس الحكومة:

إيوا، ساحك الله، السيد الرئيس.

شوف، الله يجازيك بخير، لابد أن تبقى الأمور واضحة بيننا، لا ترهبونا، لا ترهبونا بمفاهيم لم ينتجها مجتمعنا، لا ترهبونا.

نعم، ترهب، والله إنها لأشد إرهابا من أشياء أخرى، لا ترهبونا بكلمات ليست من مجتمعنا ومن معاناته، خليوننا ندفعو هاذ المجتمع، حقيقة متفق معكم، نبدأوا لهاذ الشي اشوية بشوية، تدريجيا نمشيو ليه، ندافعو عليه، كئنا يجب أن نتجند للشيء الذي هو في صالح المرأة، ولكن بواحد المنطق فيه العدل، بواحد المنطق فيه المصلحة ديال المجتمع.

اسمحو لي، واحد النهار كسمع الأخبار في فرنسا، كين 27 باحث وباحثة في (CNRS¹) في (BG²)، قال آه كين 25 رجل و2 ديال نساء، هذا لا يحترم المناصفة، ما علاقة المناصفة بالبحث؟ ما علاقة المناصفة بعلم الأرض والبيولوجيا؟ هنا خص ماشي المناصفة، خص الكفاءة، يكونوا أسيدي كلهم نساء، ليس عندنا مشكل، عندنا اليوم مجالات فيها النساء أكثر من الرجال، حتى واحد ما خصو يشككي من هاذ القضية هذي.

أما تقولوا لي اعلاش ما كابينش مساعدات اجتماعيات في قضاء الأسرة؟ تقولوا لي اعلاش ما كابينش مساعدات اجتماعيات في الولوج للقضاء؟ عندكم الحق، هذي عندكم فيها الحق، كئنا نتجندو لبحال هاذ المسألة، خص الإخوان يفهموا أن رئيس الحكومة ما عندوش كلشي التفاصيل في الراس ديالو، وأن كين وزراء كل واحد عندو مجال ديالو كيشغل، ولكن أنا هنا لإعادة التوازن في المجتمع وبالنسبة للدولة، ولكن ما يمكنش ملي تنتكلمو على البرلمان، وتقولوا ما تديروا لناش اللوائح الإضافية، كيفاش؟

اللوائح الإضافية هي تمييز إيجابي، والإلا كين اللائحة اللي فيها الرجال والنساء، ولكن العقليات واش دابا الدولة غتتدخل في الأحزاب؟ واش غتقول لهم بالضرورة تعملوا النساء قد الرجال في المرتبة الأولى والمرتبة الثانية، إلى آخره؟

احنا كنديرو لهم اللوائح في الجماعات المحلية، لوائح بحالهم فيها هما كاملين، يمكن يكونوا كلها نساء، ما كابينش اللي يهضر معهم، اللوائح الأصلية، وكقولوا لهم ديروا فيها الرجال والنساء، وربما غاديين في اتجاه واحد النسبة، والأخرى هذي خاصة بالنساء، خاصة بالنساء، ولكن سنة الله في الخلق، في الكون، في الدنيا كلها، هي هذي، ومن الطبيعي، اللي تخصو ما

وهذا هو الواقع ديالنا، ما تجبوش لي الواقع ديال ما اعرفت آش من بلاد باش نبدا نتناقش فيه، هذا هو المشكل ديالنا.

قلنا هاذ الأرامل ما غنعطيوهمش باش نجربوهم، لا، إلى ابغاو يخدموا على وليداتهم مزيان، لو كانت هي معلمة ولا أستاذة ولا طبيبة ولا مهندسة ماشي مشكل، تقدر إلى كانت كارية بـ 3000 درهم ترجع تكري بـ 2000 درهم ولا 2500 درهم، وتندر شؤونها، ولكن هذه المسكينة كتنقولوا لها خرجي تخدي على اولادك، وفين غتخدم على اولادها؟

المرأة الشعبية والمسكينة اللي ما اقراش ولا ما لقاتش الخدمة ولا ما عرفاتش تحجج باش تلقى وظيفة، ما يكون أماما لإشيء واحد وهو تمشي للبيوت تشتغل، بشحال كتنشغل في البيوت؟ إلى طاحت مع الناس اللي كيحترموا اشوية القواعد كتنقدر تخدم بـ 50 و60 درهم في النهار، كيف تدير تجزوها على هاذ الشي كامل؟ ولكن كين اللي كتخدم بأقل.

أنا بلغ إلى علمي أن امرأة كانت كتلقى العمل عند الناس، ما كنتقاش، تضطر لتشتغل مقابل أن تأكل و5 دراهم في اليوم، قولوا لي راه هاذ الشي راه بزاف السي عبد الإله اللي تتقول، متفق معكم، وخا ما يكونش صحيح 100%، راه أشياء مؤلمة هذي غير يسمعا الإنسان لابد وأن لها أصل، هذي اللي تقولوا لي، السي عبد الإله، اعلاش تعطلت فيها، وعندكم الحق وما خصنيش تعطل، وخص وزير الاقتصاد والمالية اللي واعدي باش هاذ الشي يكون في أقرب الآجال يسرع، لأن كل نهار كتنعطلو فيه إلا نهار تقدرو نكونو كنعرضو فيه النساء لمآسي، وأن الله سبحانه وتعالى سيسألنا، ملي كنجيو نعطيو بحال هاذ الشي يتقول لك كيفاش غتتعطي هاذ الربيع. الله أكبر، الله أكبر، هاذ الأجور العالية ماشي ربيع؟ ديال رئيس الحكومة والوزراء والنواب والمستشارين ورؤساء الجماعات ومديري المؤسسات العمومية، هذا ماشي ربيع! العمولات اللي كياخذوا الناس يمته ويسرة هذا ماشي ربيع؟! الرشاوى اللي كنسمعو عليها هذا ماشي ربيع؟! بقت لكم غير هاذ المرأة هذي آ غنعطيوها 1000 درهم في الشهر، خص علماء الاقتصاد يوقفوا يديروا احتجاج لأن وصلنا للربيع.

وا سيدي أنا لو كان اتفقو معايا النساء كلهم اللي الأزواج ديالهم ما كيوصلوش لواحد الحد أدنى ديال الأجرة نعطيوهم مساعدة مباشرة، تتراوح.. بلاقي، الله يخليك السي دعيدة، راه هاذ الشي ملي جيت وأنا كتنقولوا.

اسمحي لي، (Madame) الزومي تقول لك، هاذ الشي اللي كتنقول لي متفقة معايا عليه، وتقول لك راه ترفض، نعم ترفض، أنا داخل الأغلبية، كانت أغلبية سابقة ترفض لي في الأغلبية السابقة، وترفض لي، وترفض لي لأنه قال لك غادي يجيو الناس بزاف، وما غاديش تضبط هاذ الشي آ السي عبد الإله، وترفض لي لأنه ربيع، ومع ذلك أنا كتنقلب لل الزومي، أنا كتنقلب، اعرفتي بحال آش؟ بحال اللي كيقبل يطير شي حاجة لذوك اللي على بالك، ويديها... فين ذاك الماء، الله يرحم لك والوالدين؟

واش صافي؟ هذالك الوقت غير ديال هاذ السؤال ولا ديال الأسئلة

¹ Centre National de la Recherche Scientifique
² Biologie-Géologie

المستشار السيد العربي خربوش:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

باسم فرق الأغلبية، فقد نص البرنامج الحكومي على عدد من الالتزامات والبرامج في مجال الماء والطاقة، فالتمت الحكومة باستباق ومواجهة مخاطر الاختلال بين الطلب المتزايد على الماء والعرض المقدم، منها تسريع إنجاز المخطط الوطني للماء وتفعيل المجلس الأعلى للماء وتعميم التزود بالماء بالعالم القروي بالخصوص.

فقد التزمت فيما يخص مجال الطاقة بتقليص التبعة الطاقية وتنويع مصادر إنتاجها، وتخفيض تكلفتها، وتحسين النجاعة الطاقية. نسألكم، السيد رئيس الحكومة، حول مدى تنفيذ الالتزامات، بما تحقق منها، ما الذي تقومون به لمواجهة إكراهات التنفيذ؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

عودة إليكم، السيد رئيس الحكومة، للأجوبة على الأسئلة المتعلقة بتدبير مجال الماء والطاقة.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه ومن ولاة.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بداية، أود أن أتوجه إليكم بالشكر على طرح هذا الموضوع الذي يكتسي راهنية كبيرة وبعدها استراتيجيا لمستقبل بلادنا، في سياق كوني أصبحت فيه تقلبات المناخ وارتفاع واستهلاك الماء والطاقة والتلويث المتزايد للبيئة تشكل تحديا حقيقيا ومصدر قلق كبير للمجتمع الدولي. وبفعل موقعه الجغرافي، فإن المغرب يعتبر من الدول المعنية أكثر بالمخاطر المرتبطة بالتقلبات المناخية، وخاصة ما يتعلق بتراجع التساقطات (يعني الأمطار) وتوالي الفترات الطويلة للجفاف.

كما أنه يعاني مباشرة من ارتفاع أسعار الطاقة بحكم كونه يعتمد إلى حد كبير على الخارج لتلبية حاجياته الطاقية، حيث شكلت المواد الطاقية 27% من الواردات الوطنية سنة 2013، وثمها 102,5 مليار درهم، يعني كل نهار تقريبا، كل 3 أيام مليار من الدراهم تقريبا، أو 3 أيام وقليل.

وكل هذا يفرض علينا جميعا اليقظة والتخطيط ومضاعفة الجهود لتأمين

يوقعش هو أن لا تغيب المرأة ولا تغيب، وإلا فلتنذهب تدريجيا. ولما جاءت هذه الحكومة فعلا، كما لا يخفى على أحد، كانت فيها وزيرة واحدة، فقامت علي مظاهرات، جابوا لها النساء من تارودانت، يا للعجب، جابوا لها السلاليات من تارودانت، الله أعلم اشكون اللي دار ذيك المظاهرة؟ باقي الزمن غيبين هاذ الشي، والله أعلم كيفاش حتى جمعوا لي ذوك النساء... ورزازات؟ أكثر كاع، افهمتي ولا لا؟ و من بعد، ملي ولاو 6 نساء، قال لك اعلاش منتدبات؟ واش غنقول لكم؟ حاولوا علينا اشوية، الله يهديكم، أ الإخوان. كان خصكم تديروا مظاهرة ديال المساندة، ولكن احنا ابعاد على هاذ الشي، باقي خصنا اشوية ديال الديمقراطية. شكرا لكم.

السيد رئيس المجلس:

شكرا.

نتنقل الآن إلى معالجة محور تدبير الحكومة لمجال الماء والطاقة، والكلمة لأول متدخل عن فرق المعارضة.

المستشار السيد إدريس الراضي:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

باسم فرق المعارضة، السيد الرئيس، أؤكد لكم أن الحكومات السابقة تمكنت من إنجاح البرامج الطموحة والهادفة إلى كهربية العالم القروي بما يفوق 90% وتزويده بما يفوق 90% من الماء الصالح للشرب، كما مكن الاختيار الاستراتيجي للمغرب منذ الاستقلال ببناء السدود من تدبير جيد للموارد المائية وتوسيع المدارات السقوية الفلاحية، كما أن المشاريع الكبرى التي أطلقتها جلالة الملك في مجال الطاقات المتجددة سيكون لها وقعها الإيجابي على مستقبل المغرب.

السيد رئيس الحكومة،

هذا ما يجعلنا نتفهم أن حكومتكم لم تقدم أي إستراتيجية جديدة في مجال الطاقة والماء.

إننا كمعارضة أقصى طموحنا اليوم هو ما مدى قدرتك على الحفاظ وتأمين هذه المكتسبات وجعلها خيرا وليست نعمة على المواطن المغربي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة الآن لمتدخل عن فريق الأغلبية..

الأستاذ خربوش، تفضلوا.

- التحكم في الطلب على الماء وتثمينه بترشيد استعماله، من خلال تحويل أنظمة السقي الانجذابي إلى السقي الموضعي ومحاربة الهدر وتحسين مردودية شبكات نقل وتوزيع المياه؛

- تدبير وتثمين العرض عبر مواصلة تعبئة المياه السطحية بإنجاز السدود واللجوء إلى الموارد المائية غير الاعتيادية كتحلية مياه البحر وإعادة استعمال المياه العادمة بعد تنقيتها؛

- المحافظة على الموارد المائية السطحية والجوفية والمجال الطبيعي ومحاربة التلوث والتأقلم مع التغيرات المناخية عبر وضع وتفعيل مخططات عمل تهم تشجيع الحكامة الجيدة للمياه الجوفية، وحماية البحيرات الطبيعية، والمحافظة على الواحات والمناطق الرطبة، وتسريع تفعيل البرنامج الوطني للتطهير السائل، بالإضافة إلى تنفيذ البرنامج الوطني للحماية من الفيضانات، ووضع برامج هيكلية لتدبير الموارد المائية خلال فترات الحصاص.

وبالموازاة مع ذلك، تمت برمجة جملة من التدابير والإجراءات المصاحبة، تهم متابعة إصلاح الإطار التشريعي والقانوني وكذا عصنة الإدارة وتطوير وتأهيل الموارد البشرية ودعم البحث العلمي.

السيد الرئيس،

لا يخفى عليكم أن الطلب الوطني على الطاقة كذلك يعرف ارتفاعا متواصلا نتيجة التطور الاقتصادي والاجتماعي والنمو الديمغرافي الذي تعرفه البلاد، وأن المغرب يعتمد على الاستيراد من أجل تغطية احتياجاته من الطاقة بصفة شبه كلية، مع الأسف الشديد، إلا إلى ابغي الله سبحانه وتعالى يرزقنا حتى احنا شي نصيب ديال النفط ولا الغاز ولا بوجج، "وما ذلك على الله بعزيز"، أكثر من 93% من الاستهلاك الوطني سنة 2013 مصادره خارجية، وتشكل هذه التبعية للخارج والمنحى التصاعدي لأسعار المواد الطاقية عبئا ثقيلا على ميزانية الدولة.

واعتبارا لهذه الإكراهات، وتنفيذا للتوجيهات السامية لجلالة محمد السادس حفظه الله، تم سنة 2009 بلورة إستراتيجية طاقية وطنية جديدة، وقد ترجمت هذه الإستراتيجية إلى برنامج عمل مفصل، وتعمل الحكومة على إنجاز المشاريع اللازمة واتخاذ التدابير الواجبة وتسهيل مهمة المستثمرين بالقطاعين الخاص والعام لكسب التحديات التي يطرحها تأمين الحاجيات الوطنية من الطاقة، مع تنوع المصادر الطاقية وتخفيف التبعية الطاقية والمحافظة على البيئة.

لقد بلغ الطلب على الطاقة الكهربائية عند سنة 2013 ما يفوق 32.000 جيكاواط/ساعة، مسجلا ارتفاعا بنسبة 3,1% مقارنة مع سنة 2012.

ومن أجل تقوية قدرات إنتاج ونقل الكهرباء، اعتمدت الحكومة مخططا استثماريا للفترة 2013-2017 على أساس 7% كعدل سنوي لتطور الطلب على الكهرباء من أجل إنجاز مشاريع لإنتاج الكهرباء بقدرة إجمالية

حاجيات البلاد من الماء والطاقة وترشيد استعمال هذه المواد المحدودة والاستثمار في مشاريع نوعية تمكن من التزود بالماء والطاقة بتكلفة مناسبة، مع تعزيز استقلاليتنا الطاقية والمحافظة على البيئة.

السيد الرئيس،

كما تعلمون، يتميز المغرب بتساقطات مطرية محدودة وغير منتظمة في الزمان والمكان، حيث تتوفر أحواض الشمال الغربي على أزيد من نصف الموارد المائية، ويقدر حجم الموارد المائية الطبيعية ببلادنا بحوالي 22 مليار متر مكعب، 22 مليار متر مكعب يعني 22 مليار ألف لتر، أي ما يعادل 700 متر مكعب للفرد في السنة، 700 ألف لتر، ومن المرتقب أن تنخفض هذه النسبة من المياه المتاحة في المستقبل نتيجة التزايد السكاني وتأثير التغيرات المناخية.

ومن أجل التحكم في موارد المائية، نهج المغرب منذ عقود بفضل تبصر جلالة الملك الحسن الثاني رحمه الله، سياسة مائية حكيمية ارتكزت أساسا على تعبئة الموارد المائية عبر إنجاز تجهيزات مائية كبرى، حيث تتوفر بلادنا على 135 سدا كبيرا، بسعة تخزينية تقدر بـ 17,5 مليار متر مكعب، بالإضافة إلى منشآت لنقل المياه من مناطق التبعية إلى مناطق الاستعمال. كما تجدر الإشارة إلى أنه تم تخصيص 1,2 مليار درهم لبناء السدود برسم 2014، والسد الواحد الكبير يكلف حوالي 500 مليون درهم، يعني نصف مليار درهم.

وقد مكنت هذه المنشآت من تأمين تزويد الساكنة بالماء الصالح للشرب حتى خلال فترات الجفاف الطويلة، الحمد لله، وتعميم تزويد الساكنة تدريجيا بالماء الصالح للشرب وتثمين الري على نطاق واسع، وتحسين مستوى حماية السكان والممتلكات من الفيضانات، الحمد لله، وإنتاج الطاقة الكهربائية حوالي 10% من الإنتاج الوطني التي تأتي بسبب الصبيب ديال المياه.

ولتعزيز المكتسبات ومواجهة الإكراهات المطروحة وكسب التحديات المرتبطة بالتطور العمراني والديمغرافي وحاجيات الأوراش الكبرى والقطاعات الاقتصادية، وخاصة الفلاحية والسياحية والصناعية، أعدت الحكومة مشروع المخطط الوطني للماء، في إطار تشاوري من خلال اللجنة الدائمة للمجلس الأعلى للماء والمناخ، وسيتم عرض مضامين هذا المخطط على أظفار هاذ المجلس خلال دورته القادمة إن شاء الله تعالى.

ويهدف هذا المخطط إلى تحديد الإجراءات الواجب اتخاذها والأولويات الوطنية خلال 20 سنة المقبلة من أجل تلبية حاجيات الساكنة من المياه ومواكبة التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلد، من خلال مقارنة تستند على التدبير المندمج والمنسق للطلب والموارد المائية وتعزيز الأمن المائي للبلاد، مع التأقلم مع التغيرات المناخية والتضامن في مختلف أبعاده الترابية والاقتصادية والاجتماعية، وكذا تعزيز الحكامة الجيدة في قطاع الماء. وترتكز برامج العمل للمخطط الوطني للماء على محاور ثلاثة:

ولتقوية النجاعة الطاقية في البنيات التابعة لقطاع السكنى والصحة والسياحة والترية الوطنية، تم وضع مدونة النجاعة الطاقية في البنيات والتحضير للتدابير المصاحبة، كما تم إعطاء الانطلاقة لبرنامج التأهيل الطاقى للمساجد. وفي المجال الصناعي، تم إنجاز برنامج الافتتاحات الطاقية لفائدة 50 مقالة صناعية.

على مستوى التقنين، تمت المصادقة في نونبر 2013 على مرسوم رقم 2.13.874 بالموافقة على ضابط البناء العام المحدد لقواعد الأداء الطاقى للمباني والمحدث للجنة الوطنية للنجاعة الطاقية في المباني، وتم إعداد مشروع مرسوم متعلق بالافتتاح الطاقى الإلزامى والدورى في المجالات المستهلكة للطاقة.

السيد الرئيس،

من أجل مواكبة الطلب المتزايد على المواد البترولية وتنوع مصادر الترمين وضمان تقسيم هجوى أفضل للتوزيع والرفع من مستوى المخزون الاستراتيجى في بلادنا، تعمل الحكومة على تطوير طاقات الاستقبال بمختلف موانئ المملكة من تشييد مستودعات جديدة للتخزين.

وقد تم خلال الفترة 2012-2013 إنجاز عدة مشاريع خاصة، همت توسيع وإحداث مستودعات لتخزين المواد النفطية السائلة بطاقة إجمالية بلغت 597 ألف متر مكعب، بتكلفة ناهزت 1,68 مليار درهم، بالإضافة إلى عدة مشاريع تتعلق بغازات البترول المسيلة، همت قدرات تخزينية إضافية بسعة 80 ألف طن، بتكلفة 500 مليون درهم، وكذا بناء مراكز لتعبئة هذه الغازات بقدرة إنتاجية إضافية سنوية وصلت إلى 80 ألف طن بتكلفة 112 مليون درهم.

وفي مجال تكرير النفط، تم في غشت 2012 تشغيل وحدات جديدة للتقطير بسعة 4 مليون طن في السنة وباستثمار يناهز 1,60 مليار درهم. وبفضل الاستثمارات العمومية والخاصة المنجزة، تتوفر بلادنا حاليا على بنية تحتية كافية لسد حاجيات السوق الوطنية من المواد النفطية التي بلغت سنة 2013 ما يقارب 10,8 مليون طن، وستنجز بحول الله خلال الفترة 2014-2016 مستودعات جديدة لتخزين المواد النفطية السائلة وغاز البوتان بطاقة 367.230 متر مكعب، وباستثمار إجمالى يناهز 633 مليون درهم.

وختاما، تجدر الإشارة كذلك إلى أن الحكومة تسعى إلى تشجيع البحث والتنقيب عن الهيدروكربورات (يعني عن البترول)، وقد تم جلب شركات رائدة تتوفر على مؤهلات تقنية ومالية وبشرية مهمة، حيث تشتغل 34 شركة بمختلف الأحواض الرسوبية البرية والبحرية ببلادنا على مساحة إجمالية تقدر بـ 400 ألف كلم مربع، تغطيها 142 رخصة بحث، منها 90 بالمناطق البحرية و6 تراخيص للاستكشاف، منها 2 بالمناطق البحرية، و12 رخصة استغلال، كما وصل حجم الاستثمارات بهذا المجال سنة 2013 إلى 2,3 مليار درهم، لم تساهم الدولة منها سوى بـ 58 مليون درهم، كما

تصل إلى 9,4 ميكواط، منها 43% كطاقات متجددة. و

قد خصص لمشاريع تقوية إنتاج الكهرباء 88,6 مليار درهم ولمشاريع النقل الكهربائى 12 مليار درهم، كما تم خلال سنتي 2012-2013 إنجاز وتشغيل مشاريع بقدرة إنتاجية تناهز 865 ميكواط، إضافة إلى 1541 كلم من الخطوط الكهربائية ذات الجهد العالى (la haute tension) والعالى جدا (la très haute tension). وستعرف الفترة ما بين 2014 و2017 بحول الله إنجاز 4030 ميكواط، منها 1890 ميكواط من مصدر متجدد، كما ستمكن هذه المشاريع من تحسين هامش الاحتياط المتعلق بالعرض ليصل إلى 15%.

ولإعادة تحقيق التوازن المالى للمكتب الوطنى للكهرباء والماء الصالح للشرب، ومواكبته لإنجاز المهام والهداف المنوطة به، لاسميا تلك المتعلقة بالتحويل وإنجاز مخطط التجهيز وتحسين أدائه الصناعى والتجارى وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمشاركين، تم التوقيع يوم 26 ماي 2014 على برنامج تعاقدى بين الحكومة والمكتب للفترة 2014-2017 بغلاف مالى قدره 45 مليار درهم، ستساهم فيه الدولة والمكتب بنسبة 70%، منها 22 مليار درهم تتحملها الدولة.

وفي إطار استكمال كهرية الدواوير المتبقية، تم إعداد مشروع لتجهيز 3500 دوار، 100.200 مسكن خلال الفترة 2014-2016 بغلاف مالى يقدر بـ 3,16 مليار درهم، بالإضافة إلى 3000 مدرسة و150 مستوصفا و1150 مسجدا بـ 65 مليون درهم. وللتذكير، فقد وصلت نسبة الكهرية القروية 98,65% إلى حدود نهاية شهر مارس 2014.

ومن أجل التقليل من التبعية الطاقية، تم وفق التوجيهات السامية لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله الشروع في تنفيذ مجموعة من البرامج تهم الطاقات المتجددة، حيث ستمثل هذه الطاقات حوالي 42% من القدرة المنشأة في أفق 2020، بعد إنجاز ثلاث مشاريع كبرى مندججة، وهي "المشروع الشمسى" و"المشروع الريجى" و"المشروع الكهرمائى" بقدرة 2000 ميكواط لكل واحد منها، ويقدر الاستثمار المتعلق بالطاقات المتجددة بحوالى 45,87 مليار درهم، أي ما يناهز 52% من مجموع الاستثمار المتعلق بتقوية إنتاج الكهرباء خلال الفترة ما بين 2013-2017.

وفي مجال النجاعة الطاقية، تم اعتماد عدة برامج تهدف إلى تحقيق اقتصاد يصل إلى 12% من الاستهلاك الوطنى في أفق 2020 و15% في أفق 2030، وذلك عبر ترشيد استعمال الطاقة وإدماج تقنيات النجاعة الطاقية بشكل مستدام على مستوى القطاعات المستهلكة للطاقة.

وتهم هذه البرامج خاصة البرنامج الوطنى لتعميم استعمال المصاييح ذات الاستهلاك المنخفض وبرنامج "شمسى" لاستعمال سخانات الماء الشمسية في القطاع السكنى وقطاع الخدمات (العمل على رفع مساحة الألواح الشمسية المستعملة في هذا الإطار من 366 ألف إلى 1,7 مليون متر مربع في أفق 2020).

المشكل في السياسة ديالكم فيما يتعلق بالماء والطاقة، المشكل أشنو هو؟ هي أن السياسة ديالكم (السياسة ديال الماء والطاقة) إلى ربطها بالموارد الديمغرافي وبالتطور الاقتصادي والصناعي وبالتحولات المناخية اللي غيعيشها المغرب غدا في المستقبل، غادي نلاحظو بأن السياسة ديالكم في الماء والطاقة فيها مشكل وهو غياب أو ضعف البعد التوقعي والاستباقي، غياب وضعف البعد التوقعي والاستشراقي والمستقبلي.

الدراسات العلمية، السيد الرئيس المحترم، هناك واحد الدراسة عملية أنجزها باحثان مغربيان مرموقان: مولاي الحسن البدراري والسني محمد البردعي حول السياسة ديال الماء والطاقة في علاقتها بالتحولات المناخية، في إطار واحد البحث علمي كبير اسميتو (le plan bleu)، تنجز في إطار جامعة (Sophia Antipolis). أشنو كتقول هاذ الدراسة؟ كتقول أنه اليوم وغدا غادي نواجهو مشكل كبير فيما يتعلق بالخصائص وبالضعف على مستوى الحصيلة الهيدرولوجية (le bilan hydraulique)، نعطيكم بعض الأمثلة:

- الحوض المائي أم الربيع غادي نسلجو فيه عجز 1200 مليون متر مكعب في السنة؛

- الحوض المائي ملوية، عجز 273 مليون متر مكعب؛
جميع الأحواض المائية كلها في المغرب عندنا فيها عجز كبير جدا، وهاذ العجز غيتطور في المستقبل، فيما عدا حوض واحد وهو حوض اللوكوس والحوض ديال الغرب اللي ما فيه عجز، ولكن هاذ الشيء راجع حسب الدراسة العلمية إلى أنه عندنا تأخر فيما يتعلق بتجهيز المحيط الفلاحي السقوي.

المشكل اللي كاين، السيد رئيس الحكومة، هي أن هاذ المشاكل كيمن نلقوا لها حل في إطار حلول السياسات العمومية، ولكن في إطار حلول مؤسسية في إطار الجهوية المتقدمة، كيخصنا فكرو من الآن في القواعد اللي غتحدد واللي غتفعل مبدأ التضامن بين الجهات في الموارد المالية، ولكن كيصعب علينا ناقشو الرؤية ديالكم فيما يتعلق أشنو هي الحلول والقواعد اللي غتجيبوا باش تضبطوا القواعد وتديروا التضامن ما بين الجهات في توزيع الموارد المالية، لأن ما جبتولناش التصور ديالكم حول الجهوية، وها نحن طلبنا منكم تديروا معنا جلسة استثنائية للبرلمان باش نعرفو أشنو هي الرؤية ديال الحكومة فيما يتعلق بالقانون التنظيمي للجهوية.

نمشيو الآن للطاقة، الدراسات العلمية كتقول بأنه في المستقبل القريب غادي نشهدو واحد التطور كبير وواحد التصاعد كبير ديال الطلب على الكهرباء، في أفق 2020 غادي نصلو 44 تيراواط ساعة أو 48 تيراواط ساعة حسب السيناريوهات ديال التطور الاقتصادي والصناعي، معنى ذلك أن هناك تحديات حقيقية تواجه الحق ديال المواطنين والمواطنات في الولوج إلى الطاقة، إلى ربطها بالتحولات المناخية، شي حاجة اللي

نسعى إلى تشجيع استعمال الغاز الطبيعي بشكل أكبر لتنويع مصادر الطاقة، خاصة وأن حصة الغاز الطبيعي في الميزان الطاقي الوطني الإجمالي لا تتعدى 5%.

والله ولي التوفيق، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد رئيس الحكومة المحترم.

ننتقل الآن إلى التعقيبات على جواب السيد رئيس الحكومة، والكلمة لأول متدخل عن فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

شكرا للسيد الرئيس.

حضرات الإخوة والأخوات،

السيد الرئيس،

بكل هدوء واحترام، ولكن خليني نقول لك واحد المسألة هي الأولى، نتمنى نكون غاط، من النهار اللي جيتي وانت كنتشي، من النهار اللي جيتي، السيد رئيس الحكومة، وأنت كتحاول تفهمنا وتفهم المغاربة بأنك ضحية مؤامرات، وبأنك باغي تشتغل وباغي تخدم وكاين اللي كيحاول يهرسك. أسيدي، اضرب بالبوينة على الطاولة (tout simplement)، اكتشف هاذوك الناس اللي كيغرفلوك بالأسماء ماشي بعبارة فضفاضة، وإلى ما يسرشي الله اضرب على الطلبة.

كتقول، السيد رئيس الحكومة، من النهار اللي جات الحكومة والحكومة مستهدفة، وباللله عليكم، إمتي ابغيتو نديرو المعارضة؟ راه احنا معارضة، من حقنا، بل من واجبنا حسب الدستور أن نعارض الحكومة في إطار الاحترام، ونقولو أشنو هي الملاحظات والمؤاخذات والانتقادات، ولا لا؟ احنا إلى درنا كمعارضة بعض اشوية ديال الكلام قاصح جات علينا، احنا معارضة، واش انسيو أشنو كنتو كتقولوا في المعارضة؟ ولكن اتما، رئيس الحكومة، خص تكون قشابتكم واسعة، السيد رئيس الحكومة، تكونوا قدوة، يكون عندكم صدر رحب، وقشابتكم واسعة، لأنكم رئيس حكومة جميع المغاربة.

ملي كتقولوا، السيد رئيس الحكومة، نحن جميعنا متفقون ما يمكنش نتفقو على العنف ضد النساء، شيء عظيم، حتى واحد ما يمكن يتفق، ولكن اسمح لي، ملي كيكون عندك وزير كبارس العنف هنا في البرلمان ويكطرد صحفية لأنه ما عاجهاش الكسوة ديالها، وما نشوفو منكم لا تويخ للوزير ولا اعتذار لهذيك المرأة، لذيك السيدة، ولا.. اسمح لي، السيد رئيس الحكومة.

نرجعو للموضوع، الحمد لله والشكر لله على المكتسبات اللي حققت بلادنا في الماء وفي الضوء وعلى سياسة السدود وذاك الشيء كله، ولكن من واجبنا دائما في إطار المعارضة نهوكم، يمكن نكونو غاطين، بأنه عندنا واحد

والحياة والماء هو أصل الحياة للإنسان، للحيوان والنبات ولكل شيء. وأريد، السيد رئيس الحكومة المحترم، وبعدها نتبعنا باهتمام كبير العرض الذي جئتم به وذكرتم بعض الأرقام وبعض الوقائع، وانطلاقاً من إبداء النصح كذلك والمشاركة في هذه الجلسة، ولو في وقت وجيز، أن أحدد بعض رؤوس الأرقام فقط لأقول أن الاستثمارات، أنه بالنسبة للماء فقد سبق للحكومة السابقة، حكومة الأستاذ عباس الفاسي، أن اعتمدت إستراتيجية محددة فيما يخص الماء، والتزمت بتتبع تلك الإستراتيجية، إلا أنه يتبين على أرض الواقع أن هناك بعض الاختلالات ولم تصلوا بعد إلى تعبئة خمس مليارات من الأمتار المكعبة إضافية، والتي تذهب سدى، إما للبحر أو تتيه في الصحراء، وأنا ابن منطقة تتيه فيها عدد كبير من الملايين من الأمتار المكعبة.

وبطبيعة الحال قد حاولنا أن نحدد مكامن الخلل، وبالتالي أوجزها بسرعة في بعض النقاط، وقد نرى في الفريق الاستقلالي أن ذلك راجع إلى:

- ضعف الاعتمادات المرصودة لقطاع الماء من طرف الحكومة الحالية؛
- بطء في بناء السدود، سواء كانت متوسطة أو صغيرة؛

- ثم كذلك أثر سلبي حذف 15 مليار في السنة السابقة من ميزانية الاستثمار على هذا القطاع؛

- ثم كذلك عدم اللجوء إلى استصلاح الشبكة للماء الصالح للشرب في عدد كبير من المناطق التي أصبحت لا تُؤتي أو لا تتجاوب مع المتطلبات للسكنة، وخاصة في العالم القروي؛

- ثم كذلك عدم تطبيق مبدأ "الملوث يدفع" بالنسبة للمحافظة على البيئة وعلى...؛

- ثم كذلك تعبئة المياه العادمة وتوظيفها من جديد. إذن، أعتقد أنه عليكم أن تقوموا - وذلك ليس عليكم بعزير - من وسائل وبعض الابتكارات والإبداعات من أجل التغلب على هذه الإشكاليات.

سأقول كلمة وجيزة كذلك فيما تبقى من الوقت بخصوص الطاقة، وأعتقد أن الطاقة كذلك قد حظيت في الحكومة السابقة بإستراتيجية في أفق 2020، إلا أن تلك الإستراتيجية كذلك لم تواكب بإنجازات كبيرة على أرض الواقع، مما أثر سلبي على ما تعرفه الطاقة، وخاصة الكهرباء بالنسبة للمواطن من مشاكل، وأصبح مهددا بالرفع من الفاتورة مستقبلاً، كما بشرتم المغاربة بذلك، إن كانت الزيادة تعد كذلك بشري.

إذن، نعتقد، السيد رئيس الحكومة، أن هذا أوقفنا عند هذا الموضوع، ونعتقد أن هذا ناتج عن التأخر في إطلاق أشغال بناء محطة الفحم بأسفي، والتي تعتبر من الأهمية بمكان في الرفع من قدرتنا الإنتاجية ومضاعفتها وكذلك عدم وجود برمجة دقيقة للتنفيذ السليم لبرنامج الطاقة الشمسية، بحيث أن هناك 2000 ميكاواط اللي هي محددة في الطاقة الشمسية

كنسبها منظور مخاطر التحول المناخي.

المغرب، السيد الرئيس، والله أعلم، حسب الدراسات العلمية، تقول بأنه غادي يشهد ازدياد درجة حرارة الصيف بـ 1,8 درجة مئوية في أفق 2020، 3,7 درجة مئوية في أفق 2030، معناه أيضاً غادي يشهد المغرب - والله أعلم - تناقص في التساقطات المطرية بنسبة 5 إلى 15، معناه أننا سنواجه تحديات وشيكة في أفق 14 سنة بالنسبة للاستجابة للموارد والحاجيات، إلى اخذنا بعين الاعتبار التطور الاقتصادي والصناعي والنمو الديمغرافي والتحول اللبي واقعة في المناخ على الصعيد العالمي.

ما العمل؟ العمل كين واحد التقرير اسميتو "تقرير فحص الأداء البيئي الوطني" الصادر في 2014 تقدم قبل أسابيع، قدم واحد المجموعة من التوصيات، مع الأسف لا يسمح الوقت، مجموعة من التوصيات والحلول المؤسساتية، يجب التفكير من الآن في إطار القانون ديال الجهوية لضبط القواعد ديال التضامن وتديبر توزيع الموارد المالية القليلة والشحيحة، والتي ستزداد تفاقماً في المستقبل القريب، لأنه كايته تحولات مناخية يجب على الحكومة من منظور التوقع والاستشراف أن تأخذها بعين الاعتبار.

السيد رئيس الحكومة،

الله يجازيكم بخير، ملي تبغيو توجهوا لنا شي نصيحة بحال النصيحة ديال الحل، راه كايته شي حاجة اسميتها "آداب النصيحة"، الستر على المنصوح، عدم التشهير، حسن القصد في النصيحة، اللين في النصح، العمل بمضمون النصيحة، التثبت مما تنصح به، إنزال... راه كايته شي حاجة في الإسلام اسميتها "آداب النصيحة"، فيها الناصح والمنصوح، آ السيد الوزير، الله يخليك، ما تعطينا ش دروس في النصيحة، اعطيا لرئيس الحكومة ديالك، ملي توجه نصيحة تراعي شي حاجة اسميتها "آداب النصيحة"، ذيك الساعة على الراس والعين، ولكن تنصح وأنت في نصحك فاسي وغلظ وأحياناً كذا وكذا... اسمح لنا.

السيد رئيس المجلس:

"لَذَقْمٌ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ"، شكراً.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي.. السي الأنصاري، الأستاذ الأنصاري، تفضلوا.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكراً السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

الزملاء الأعزاء،

أنا أواجه مشكلتين، لا شح الماء ولكن شح الوقت كذلك، ولهذا أستأذنكم وأبدأ بالآية الكريمة "وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ"

بالطاقة وكذا التقليل من كلفتها، مما يجعل الحفاظ على التوازنات في هذا المجال لا يمكن أن يتحقق إلا على حساب إثقال كاهل المستهلك من خلال الرفع من أسعار المواد الطاقية، مع ما لذلك من انعكاس على باقي أسعار المواد الغذائية والخدمات.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إذا قسنا هذه المعادلة الصعبة في قطاع المحروقات على قطاع الكهرباء الذي تتحكم فيه شركات الامتياز بإنتاج حوالي 60% من حاجيات المملكة بطلب وطني يزداد كل سنة بنسبة 8%، وارتباط أساسي كذلك بمحطات الإنتاج القائمة والمبرجة بالبترو، فإن ذات المعادلة الصعبة تعيق الأمن الكهربائي المنشود، خاصة في ظل وضعية المكتب الوطني للكهرباء التي تكلمتو عليها، السيد رئيس الحكومة، التي اليوم موجود على حافة الإفلاس، جراء سوء التدبير وغياب واحد الرؤية استباقية لحل اختلالات المكتب منذ سنوات، والكل يعلم أن هذه الوضعية جعلت الحكومة مضطرة لاتخاذ هذه القرارات المؤلمة لإعادة التوازن لهذه المؤسسة الحيوية.

مرة أخرى، السيد رئيس الحكومة، وعلى حساب الميزانية العامة 44 مليار درهم التي تشمل واحد الغياب شمولي كيفقدم البدائل وفق مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة.

وتضاف إلى ذلك وضعية الكهرباء القروية - وهذا هو بيت القصيد - المتعثرة في بلوغ أهدافها المسطرة رغم النتائج الإيجابية، ما نكروش أن البرنامج الوطني للكهربة القروية وصل لواحد الأفق الذي قتلوا اليوم أنه وصل لـ 98%، وأنه وصل للأهداف ديالو، غير أن هذه الأرقام لا تنطبق مع الواقع في المدار القروي، لأن الربط ديال الجماعات القروية بالشبكة الكهربائية في حالة الإحصاء ديال عدد المساكن القروية المرتبطة بالشبكة أو احتساب عدد الكوايين الموزعة.

وفي هذا الإطار، نعتبر، السيد رئيس الحكومة، في الفريق الحركي أن حصر الحلول في الحفاظ على التوازنات المالية ليس حلا استراتيجيا، بل يتطلب الأمر.. عندنا بعض الاقتراحات:

- أولا، وضع حد للتعبئة الطاقية تعتبر أن مزيدا من الدعم لورش الاستثمار في الطاقة المتجددة هو السبيل الأمثل لتنويع الباقية الطاقية الوطنية، منوهين كذلك بمشروع "نور" بورزازات كنموذج إقليمي وجموي، داعين إلى مزيد من الاستثمارات في هذا المجال، وكذا في مجالي الطاقة الريحية والطاقة المائية، مع ضرورة إحداث مركز للتكوين في هذه المجالات الحيوية؛

- ثانيا، نظرا لمحدودية أمد حياة الطاقة الأحفورية، نساثلكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، عن مآل الاستثمار في مجال الصخور النفطية رغم أن عدة دراسات تم إنجازها في هذا المجال منذ عقود، وهل اتخذت الحكومة قرارا نهائيا في اللجوء للطاقة النووية لإنتاج الكهرباء بدل التماذي في

بالنسبة للبرامج الخمس، ولكن الآن نحن في حدود 160 ميكاواط فقط، إذن في أفق 2020 إذا ذهبتم بهذه الوتيرة متى ستصلون إلى الحد المحدد في الإستراتيجية؟

ثم كذلك نعتقد أن الميزانيات غير واضحة من سنة إلى سنة، ونحن مطالبون كسياسيين وبالبرلمان أن نعرف بالتدقيق هذه الميزانيات، والرأي العام الوطني معنا.

كذلك، وبسرعة، التأخر الحاصل في برنامج الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية، والتي انطلقت منذ 2013، ثم كذلك لم تعملوا على تنفيذ وتنزيل توصيات وخلصات اللقاءات الدراسية بشأن النجاعة.. على كل حال للحديث ببقية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للفريق الحركي، الأستاذ عبد الحميد.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد رئيس الحكومة،

مما لاشك فيه - وهذا ورد في عرضكم القيم - أن قطاع الطاقة يشكل دعامة أساسية للاقتصاد الوطني، بل محورا لبناء نموذج نموي متميز، وذلك لما لهذا القطاع من أبعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية، وعلى هذا الأساس لا يمكننا في الفريق الحركي، السيد رئيس الحكومة المحترم، إلا أن نثمن الإستراتيجية الوطنية في المجال الطاق، والتي تم اعتمادها بتوجيهات ملكية سامية منذ ما يقرب من 10 سنوات، والتي تركز في عمقها على ثلاثة أهداف، تتمثل في:

- ضمان التزود بالطاقة؛

- وتوفيرها بأقل تكلفة؛

- وتنويع أشكال ومصادر الطاقة.

وهي أهداف نعتقد أن الوقت اليوم قد حان لتقييم ما تحقق فيها وما زال قيد التحقيق، خاصة وأن الظرفية الدولية والإقليمية تؤثر سلبا على بلدنا الذي يعد من أكبر الدول استيرادا للطاقة، خاصة ما يتعلق بالمحروقات التي مازال المغرب يستورد منها ما يعادل 95%، كما جاء في تقرير الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات.

ارتباطا كذلك بالتزايد المضطرب لنسبة الحاجة والاستهلاك في ظل ارتفاع الأسعار، الشيء كذلك الذي يؤثر سلبا على هدف ضمان التزود

الفرق، ما نحفوش 10 مترو ونسقيو الجراي ونديرو مضخات بالطاقة الشمسية ونرجو هاذ الشي.

هذي معالجة استعجالية في حالة قصوى من ساعة إلى أخرى، ما يمكنناش نقاو ننتظرو هاذ الشي ونديرو دراسات ونديرو اجتماعات، هاذ الشي كاين حتى في المجلس الأعلى ديال الماء، إلى خرجتو غنلقاو هاذ التوصيات هذي 10 سنوات باش كانت. راه هذا شيء مؤسف ومؤلم.

ثم قضية الطاقة، ما حد المسائل باقية في يد المكتب وما حررناش الطاقة ودخلوا شركات بحال اللي عملنا في اتصالات المغرب، شوفوا اتصالات المغرب اليوم لما تحررت ولات هي الزبون الأول في قضية الضرائب بالنسبة للمداخيل ديال الدولة، ولهذا ما حد (le monopole) عند (l'ONE) راه ما غنديرو والو في الطاقة. ولهذا، خصنا تفكرو في التحرير ديال الطاقة ونخليو الشركات المنافسة يدخلوا ويدخلوا بتقنية جديدة باش يمكن لنا نزيدو للقدام.

ثم خص وزارة الفلاحة كذلك تشجع ذوك الخطاطر، مثلا في الشياظمة والرحامنة وحرر وعدة اللي كيكون الما عندهم ناقص، ذاك الخطاطر اللي كانوا زمان نعطيوهم واحد الدعم، في عوض ما نعطيه دعم في التراكتور، نعطيه دعم في الخطاطرة باش يجمع الما، هذي مسائل تقنية خاصها تكون، مع كامل الأسف ما كنديروهاش، ما كنفكروش فيها، وهذي مسائل بسيطة جدا اللي يمكن لها توفر لنا واحد العدد ديال المياه واللي غادي يمكن لها ترجع.

أنا اخذيت كمثل الدار البيضاء، ولكن كاين فاس، كاين أكادير، كاين واحد العدد ديال المناطق.. الدمارك أول دولة كتصدر بذور البطاطس من بعد هولندا، كلها بالمياه العادية، ما عندهاش الما الحلو كتسقي به. أستسمح، الوقت ما بقاش.

السيد رئيس المجلس:

شكرا.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار، نفضلوا.

المستشار السيد المعطي بنقدور:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن أتدخل في المحور المتعلق بتدبير الحكومة لمجال الماء والطاقة بحكمي التجربة المتواضعة وارتباطي بهذا المجال الحيوي كفاعل جمعي يطلع عن قرب على كل الإشكالات المطروحة في هذا المجال، مجال الماء والطاقة والبيئة، التي هي مجالات مرتبطة بعضها ببعض، حيث يصعب على المرء

الارتكاز على المحروقات الذي يعد خيارا مغلقا ومحدودا في الزمن؟

- ثالثا، الحكومة مدعوة كذلك لحل وضعيات الجماعات القروية اللي عاجزة عن أداء الحصة المتعلقة بالبرنامج الوطني للكهرباء بالعالم القروي، حتى لا تحرم ساكنة هذه المناطق من حقها المشروع في الكهرباء، لأن على الأقل خص يتزاد لهم في ذاك الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للجماعات القروية الضعيفة باش يتمكنوا هاذ الجماعات باش يؤديو الحصة ديالهم. شكرا.

أترك ما تبقى من الوقت لزميلي كي يتدخل في قطاع الماء.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس:

شكرا.

نفضل.

المستشار السيد سعيد التلاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الحكومة،

السادة والسيدات الوزراء،

إخواني المستشارون،

السيد رئيس الحكومة،

بكل صراحة لما ناقشتو الموضوع ديال المرأة، اهضرتو على الواقع الحقيقي اللي كنعيش البلاد، و في قضية الماء والطاقة جبتو عرض عام. أنا غنتكلم معكم في الواقع فيما يخص الماء، الماء غدا البترول إلى اغلى وفات الجهد ديالنا، يمكن لنا نمشيو في الكراول ونسمحو فيه، أما الماء ما يمكنناش نقبلو، خصنا ضروري نشربو، ولهذا غنطعي أمثلة بسرعة، لأن الوقت ما كيسمحش.

الدار البيضاء بوحدها، المياه العادية كتدقق يوميا 500 ألف متر مكعب، بمعنى 180 مليون متر مكعب في السنة، كون هاذ المياه.. اليوم كتعاجل شبه معالجة، وكتنالح في البحر، مع كامل الأسف، كتلوحو الفلوس في البحر، كون هذيك المياه ترجع لخريكة ولبرشيد، غتكون عندنا (la Californie) في المغرب. هاذ الشي قلناه وقلناه وقلناه، ولكن لا حياة لمن تنادي.

كتجي وزارة الماء وكتخلق لنا قانون، كتقول لك أ سيدي اللي هو فوق (la nappe) ما ياخذش الماء، ما يحفرش البير، ولكن (la nappe) لما كتكون المهدي ديالها بعيد بـ 90 كلم و بـ 4 كلم قريب للبحر، الما طبيعي كيقلب على (le point zéro)، كيمشي. واش الراجل احدها البحر بـ 4 كلم وما تعطيش يحفر وتفضلو يمشي للبحر.

ولهذا، بالله عليك، السيد الوزير، واش كتقبل في الدار البيضاء مثلا أننا نسقيو بالما ديال (la LYDEC) وواد بوسكورة كاين على 10 متر في

في مجال الماء والطاقة مطابقة للإستراتيجيات الوطنية والمخططات الإقليمية والجهوية والوطنية ودعم تمثيلاتها وكافة الأحواض المائية في مواجهة أقلية المياه الجهوية، والقطع مع...

السيد رئيس المجلس:

شكرا.

الكلمة للفريق الاشتراكي، تفضلوا.

الكلمة للفريق الدستوري فيما تبقى من الوقت.

المستشار السيد إدريس الراضي:

السيد رئيس الحكومة،

السيد الرئيس،

أولا، ألمي، السيد رئيس الحكومة، أن تتقبلوا الموقف ديالنا بدون حساسية.

معروف عند المغاربة أن النظرة الحكيمة والاستشرافية لجلالة الملك الحسن الثاني الله يرحمو، بالخصوص هو اللي كان مبدع سياسة تشييد السدود، كما يسجل المغاربة اليوم النظرة الثاقبة والاستشرافية أيضا لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، بإشرافه الشخصي على إستراتيجية الطاقات المتجددة، الأمر الذي سيمكن المغرب من إنتاج الطاقة عوض أن يكون مستوردا لها.

الحكومة الحالية جات لقات 95% ديال الضو، إذن لقات كلشي، هذه النعمة ديال تعميم الماء والكهرباء وما نتج عنها من تغيير جذري في نمط عيش المغاربة حولتها سياستكم وقراراتكم إلى نقمة بفعل الزيادات الصاروخية في عهد حكومتكم.

أمثلة على الزيادات:

- تكلفة الربط العادي بالكهرباء الذي يستعمله كل المغاربة تضاعفت، السيد رئيس الحكومة، من 700 درهم إلى 3000 درهم، نصف مترو ديال الخيط، وسول؛

- الفيلا، اللي كان تيأدي 2500 درهم، الآن 20.000 درهم؛

- الربط الصناعي، (KVA) كانت بـ 350 درهم، 630 درهم؛

- (Le branchement) الضغط المتوسط 250 درهم سابقا، 450

درهم الآن؛

- الاشتراك في العالم القروي، كانوا في البادية تيخلصوا 250 درهم،

الآن 1130 درهم؛

- فيما يتعلق بالكهرباء المستعمل عند الفلاح 201 درهم لـ (KVA)،

601 (hors tax)؛

- البوطو ديال الضو تزداد فيه 25%؛

مناقشة مجال دون آخر.

السيد الرئيس،

لا يسعني في البداية إلا أن أعبّر عن اعتزازي بما حققه وبحقته المغرب من خلال سياسة تدبير قطاع الماء عن طريق تعبيء المياه السطحية بواسطة السدود الكبرى وتزويد الساكنة بالماء الصالح للشرب.. الواسطي والحضري، حيث تبقى بلادنا نموذجا في هذا المجال، إذ تتوفر اليوم على رؤية واضحة المعالم عبر إستراتيجية محددة الأهداف في أفق 2030، نظرا لما تفرضه التطورات التنموية والأوراش الكبرى، والتي يبقى نجاحها رهينا بتوافر الموارد المائية بتدبير مندمج واستباقي لإيجاد الحلول المناسبة لإكراهات الندرة وضعف الموارد المائية، بالإضافة إلى مواجهة ظاهرة الجفاف بعدما أصبحت ظاهرة بنيوية، علاوة على ضعف التساقطات وعدم انتظامها في الزمان والمكان، دون أن نغفل إكراهات الطلب المتزايد بتزايد عدد السكان والمخلفات السلبية لآثار الجفاف وارتفاع نسبة تلوث المياه المائية، وما يترتب عن الأنشطة الصناعية والبشرية من تهديد لجودة الموارد المائية ومكونات المحيط البيئي، والتي وصلت اليوم إلى حد مقلق، خصوصا إذا علمنا أنه يتم استخراج أكثر من 900 مليون متر مكعب سنويا من الخزون غير قابل للتجديد من الفرشة المائية.

كانت بلادنا وستظل كعادتها سباقة في استشعار أهمية الماء وما سياتر عن ندرة هذه المادة من أخطار قد تصل إلى تهديد الأمن والاستقرار لمختلف البلاد المهتدة بندرة المياه.

إن بلادنا اليوم تصنف من بين البلدان المهتدة بالنقص إن لم نقل الندرة في المياه، مع العلم أن هذه المادة الحيوية تعتبر رافعة أساسية لخلق الثروة ومناصب الشغل والرفع من الناتج الداخلي الخام، كلما أحسنا طرق تدبيرها وتجاوزنا معوقات تدني وعي المواطنين بأهميتها، ومعالجة العجز بحكمة لتحقيق الرهانات ومواجهة التحديات، وهنا لا بد من التذكير بسياسة بناء السدود التي أقرها آنذاك جلالة الملك المغفور له الحسن الثاني طيب الله ثراه، واعتماد إنجاز سد كل سنة.

إن الندرة المتفاقمة للموارد المائية لا يمكن معالجتها إلا بمعالجة مكامن الضعف، والارتقاء بنقط القوة عن طريق العمل المشترك في إطار موحد لكل الفاعلين في هذا المجال للوصول إلى تدبير مندمج.

وللوصول إلى الأهداف المتوخاة، لا بد لنا من تحديد الأولويات التالية:

- ملاءمة الإستراتيجيات الوطنية للماء بمشيلاتها المتبعة في الطاقة، مع توسيع مشاريع الطاقات المتجددة؛

- التفكير بجدية في إنتاج الطاقة الكهرومائية بتقنية عالية؛

- الحرص على أن تكون عمليات الدراسة والتخطيط والتتبع في

مستوى ما تتطلبه الاستعمالات الحالية والمستقبلية؛

- التشديد على أن تكون مراحل التنفيذ والتقييم لكل المشاريع المبرمجة

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة الآن لفريق التحالف الاشتراكي، الأستاذ تفضل.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات الوزيرات،

السيدات و السادة المستشارين،

السيد رئيس الحكومة،

إن كل متتبع لنشاط وعمل حكومتكم في تنفيذ الخطة الإستراتيجية المائية المعلن عنها مؤخرا يمكن أن يسجل أن حكومتكم بدأت تنتقل لتصريف السياسة المائية من مفهوم التذير إلى سياسة التدبير العقلاني للموارد، اعتمادا على اقتصاد الندرة، فهنئنا لكم لما أسستم لمفهوم وبناء اقتصاد الندرة الذي ربما مصطلح جديد يتحدانا جميعا.

ولتقاسم هذا الموضوع معكم، نرى على أن هذا الموضوع يستدعي الوقوف عند تلك المقاربات، المقاربة الأولى تفرض عقلنة وترشيد الموارد المائية، انطلاقا من الحد أو ضبط استنزاف الفرشة المائية، لن أطيل هنا، الأرقام كنتخلع. دون الانخراط في خطاب التهويل، لابد من الإقرار أن لدينا في بلدنا مشكلا حقيقيا يتعلق بندرة المياه.

كذلك الجانب المتعلق بعقلنة استعمال المياه العادمة، مارلنا متخلفين ومتأخرين جدا، رغم أنه يعتبر موردا أساسيا في تدبير اقتصاد الندرة.

المقاربة الثانية تتعلق بالحكمة المؤسساتية. هنا لابد أن أحيلكم على تقرير المجلس الأعلى للحسابات الذي قام بفحص وكالات الحوض المائي خلال سنة 2007 و2009، حيث وصفها بأن التوقع المؤسساتي وغير الواضح والمبهم. لن أطيل، يمكنكم استنتاج ما ترونه كافي لإعادة النظر في مقاربة الحكامة المؤسساتية.

المقاربة التالية تكمن في تحقيق التكافؤ المائي بين الجهات، أحيلكم، وأتم أدرى مني بإشكالية الوضع في الجبال وساكنة الجبال، وما تمثله هذه الساكنة بجبالها، وهي مصدر مياها في الحقيقة، ومازال التهميش يطالها لحد أنها محددة كل يوم ليس فقط بندرة المياه ولكن بندرة إمكانية العيش.

المقاربة الرابعة تكمن في تحسين أداء القطاعات المرتبطة بتدبير المجال العام. نحن في بلد يعتمد الفلاحة، تستهلك فلاحته 86% من مياه البلاد، نغتم على السياحة، هل نستحضر متطلبات المياه في المشاريع السياحية المعلنة؟ هل ندخل هذه المقاربة في تقديم السائح الذي يأخذ 1000 لتر يوميا مقابل 100 لتر بالنسبة للساكنة في الحاضرة في المغرب؟ هل ندخل هذا في كلفته في المستقبل؟ هل سنستمر في فلاحه مستهلكة للماء بدون

- داخل المدن كذلك فرضتم على العارات عداد عام، هاذ العداد أشنو دار؟ حمل السكان القاطنين في العارة تكاليف إضافية.
الخلاصة الأولية: لم تتركوا أي مواطن، سواء في البادية أو المدن إلا واكتوى بنار الزيادات.

اليوم، عقد البرنامج الذي وقعته الحكومة مؤخرا مع المكتب الوطني للماء والكهرباء يحمل كل المغاربة، بما فيهم الفقراء والطبقة المتوسطة، زيادات جديدة ابتداء من شهر غشت.

أما فيما يتعلق بسياسة الماء، اليوم أناقش معكم واحد القرار اخذتوه القاضي بتحويل الماء من الغرب-الشراردة-بني حسن إلى الشاوية-وردية، نحن مع مبدأ التضامن، شريطة أن يكون القرار مدروسا ومستحضرا للسلبات والإيجابيات، لذلك ننهكم، السيد رئيس الحكومة، إلى التخوفات التالية: تكلفة الكهرباء 3,5 درهم، على المغاربة أن يعرفوا بأن الثمن اللي تيسقي به الفلاح 40 سنتيم وغالي، مع العلم أن مصر فابور تيسقيو الفلاحة، إذن هاذ العملية وهاذ المشروع محكوم عليه بالفشل.

تتصور الحكومة أن جهة الغرب عندها واحد الفائض ديال 3 مليار متر مكعب تتضيق في البحر، الواقع عكس ذلك، مساحات كثيرة جدا وصالحة للزراعة غير مسقية تصل لـ 500 ألف هكتار، ومستعد لتزويدكم بملف في الموضوع. أتريدون، السيد رئيس الحكومة، أن تعيش جهة الغرب ما تعيشه جهة أكادير من أزمة حادة بعدما تم استنفاد المياه الجوفية؟ أكبر مخزون للمياه - باش يعرفوا الإخوان - موجود في الجهة، ولذلك وجب الحفاظ عليه كاحتياط استراتيجي للأجيال المقبلة عوض المغامرة به.

السيد رئيس الحكومة،

الفلاح بعدما كانت جاتو الجريجة وجاتو الفيضانات أشنو وقع له؟ كايين مول 4 هكتارات، السيد رئيس الحكومة، والله العظيم إلى عندو اليوم 20 مليون ديال الدين، تنطلبو على أساس هاذ الملف هذا تناقشوه بالمنطق، لأنه قلت قبيلة مصر تيسقيو الناس فابور، الروز راه ما تقدروش احنا نديروه وبتنافسو معهم، إذن هاذ المشكل ديال السقي وخوا الثمن 40 سنتيم، وغادي - قلت لك قبيلة - بعد ما تحولوا هاذ الما تديوه للشاوية، احنا ماشي ضد، احنا مع التضامن، راه غادي يتقام غالي على الفلاحة.

أخيرا، السيد رئيس الحكومة، أدعوكم إلى سن مبدأ التشاور في مثل هذه القضايا الإستراتيجية، بعيدا عن الجدل العقيم والجدل الذي تستعمل فيه عبارات غريبة بعيدة عن اللياقة التي يفرضها الحوار البناء.

إذا تمسكنا بتبادل الاتهام سنتضيق الحقيقة عن المغاربة، وسنكرس، نحن كسياسيين، مناخ انعدام الثقة، وبالتالي المغامرة بمستقبل البلاد والعباد.

ندعو الله سبحانه وتعالى أن يجنب هذا البلد من شي حاجة الله يحفظ لتوقع.

شكرا السيد الرئيس.

التزمت أمام البرلمان بتقوية قدرات إنتاج الكهرباء ووضع مشاريع لسد الحاجيات المتزايدة للاقتصاد الوطني، وتفعيل جمع الأنشطة الموكولة للمكتب الوطني والماء الصالح للشرب. الجميع يعلم لم يتم الشروع بعد حتى في تطبيق مقتضيات القانون 40.09، وأن هذه المؤسسة العمومية الاستراتيجية تعاني العديد من الاختلالات المالية والتدبيرية، حيث وصل تآكل رأسها إلى 4,3 مليار درهم وعجز ميزانيتها إلى 7- مليار درهم، وبلغت الديون المتراكمة عليها ما يفوق 51,8 مليار درهم، سيتم تسديد 30% منها على حساب جيوب المواطنين والمواطنين و70% من الميزانية العامة للدولة، دون قيامكم لا بافتحاص مالي أو إداري للوقوف عند الأسباب الكامنة وراء الوضعية الكارثية للمكتب الوطني للماء والكهرباء قبل عملية (dopage) من خلال عقد البرنامج لإيقاد هذه المؤسسة من الإفلاس، ودون وضع رؤية إستراتيجية تنموية شمولية للقطاع وإعادة هيكلته ومهامه، لكن وبكل موضوعية تقول كانت لكم الجرأة للملاسة هذا الملف الشائك والذي تهربت منه جل الحكومات السابقة، غير أن خطاب الإيقاد ليس هو الحل المطلوب لمعالجة الاختلالات وضعف الحكامة داخل القطاع.

التزمت يجعل معهد البحث في مجال الطاقة الشمسية أداة حقيقية لمواكبة الشركات والجامعات من أجل إنشاء حرف جديدة ذات قيمة مضافة كبيرة، فهذا نحن مازلنا ننتظر الذي يأتي ولا يأتي.

التزمت من أجل تنمية إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة من طرف الخواص بتطوير تقنين قطاع الكهرباء، فالبرلمان في انتظار مشاريعكم. كنا ننتظر منكم إخبار مجلس المستشارين، ومن خلاله الرأي العام، عن تفعيل العملي لقانون الطاقات المتجددة والإصلاح المؤسسي والتنظيمي لمركز تنمية الطاقات المتجددة وعن صرف الدعم المالي لصندوق تنمية قطاع الطاقة المحدث في إطار قانون المالية 2009 والممول من طرف كل من العربية السعودية بجهة بلغت قيمتها 500 مليون دولار ودولة الإمارات العربية المتحدة بـ 300 مليون دولار ومساهمة صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بـ 200 مليون دولار، أي ما مجموعه مليار دولار لا يعرف عنها البرلمان أي شيء.

كنا نأمل منكم، السيد رئيس الحكومة، الإفصاح عن النتائج الفعلية للمخطط الوطني للتدابير الأولية (PNAP³)، وما تم إنجازه ضمن مخطط الطاقة الشمسية الذي تم إنطلاقه في نونبر 2009 بميزانية استثمارية بلغت 9 ملايين دولار.

كنا ننتظر إطلاع السادة المستشارين عن نتائج المشروع المغربي المندمج للطاقة الريحية الذي يبلغ غلافه المالي الإجمالي 31,5 مليار درهم، وذلك من أجل تقليص واردات المغرب من الطاقة بتوفير 2,5 مليون (TEP⁴) سنويا، والمساهمة في تجنب انبعاث 9 ملايين طن من ثاني

حساب؟

المقاربة الخامسة تتعلق بمقاربة المجال العام المائي، بحيث أن الأحواض المائية أو وكالة الأحواض المائية مازالت لم تؤدي وظيفتها على مستوى المراقبة، نظرا لقلّة إمكانياتها اللوجيستكية والمادية، يجب تعزيز هذه الوكالة بالشكل المطلوب.

المقاربة السادسة الإجراءات الوقائية والاحترازية ضد الفيضانات، مازلنا في هذا المجال بلادنا تشكو بلادنا من المبادرة في الوقت المناسب واستغلال كل المياه السطحية، وكذلك المبادرة إلى تنفيذ مقتضيات المادة 20 من قانون الماء بأن وكالات الحوض المائي هي المسؤولة عن إنجاز سياسات جودة المياه واتخاذ التدابير اللازمة، فما هي أشكال وأنماط التنسيق والتعاون مع قطاعات البيئة في هذا المجال؟

المقاربة السابعة: تطوير التكوين والبحث العلمي، أشرتم إلى الإشكالية الكونية في مجال الماء والتحديات الكبرى، بل أصبحت حروبا الآن تخاض من أجل المياه، هل متواجدين في هذا؟ ما هي إمكانيات وقدرات البحث العلمي في تأطير قراراتنا السياسية؟

هذه أسئلة مطروحة عليكم ضمن المقاربات التي نراها في جوهر اقتصاد الندرة التي علينا تفعيلها.

وأخيرا، فإن الأمر يتطلب:

- ضرورة الحفاظ على الماء كمنبع أساسي للحياة وضمان الدولة للحق في الوصول إلى الماء والحفاظ عليه؛

- الحرص على حماية الموارد وضمان استمرارية الثروات الطبيعية؛

- وضع الماء في قلب رهان الاستدامة في إطار حكمة فعلية مبنية على المشاركة والإنصاف والمساواة في إطار قانون ملائم؛

- ضرورة ضمان البولة لصفاء الماء ونقاوته وسلامته؛

- اعتبار الموارد المائية جزءا من المصلحة العامة غير القابلة للتبضع وللتجارة المحظوة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للفريق الفدرالي، الأستاذ دعيدة، تفضلوا.

المستشار السيد محمد دعيدة:

السيد رئيس الحكومة،

التزمت أمام البرلمان بتقليص التبعية الطاقية وتنويع مصادر إنتاجها وتخفيض كلفتها وتحسين النجاعة الطاقية، لكن الجميع يعلم اليوم أن ثمن الطاقة ارتفع بدل الانخفاض كما وعدم ذلك، ومازلنا نستورد 95% من حاجياتنا الطاقية.

³ Plan National d'Actions Prioritaires

⁴ Tonne Equivalent Pétrole

حيث يحول تعدد الفاعلين بقطاع الماء والتعقيد الذي يعرفه إطاره المؤسسي دون صياغة إستراتيجية شمولية ومندمجة، وحسب العديد من الدراسات، سيعاني أكثر من 35% من المغاربة سنة 2025 من حالات الندرة المطلقة للمياه (أقل من 500 متر مكعب للشخص الواحد)، ومن المرتقب أن تتفاقم هذه الوضعية من جراء انخفاض التساقطات المطرية بنسبة 20% بحلول سنة 2050؛

- وإذا كانت الإمكانيات المائية المتاحة حاليا في المغرب تقدر بحوالي 731 متر مكعب للفرد، فإنها تبقى دون عتبة الإجماع المائي التي تقدر بحوالي 1000 متر مكعب للفرد، فمتى، السيد رئيس الحكومة، سيتم إحياء المجلس الأعلى للماء وتسريع إنجاز المخطط الوطني للماء وتدارك العجز الحاصل في نظام التطهير وتصفية المياه المستعملة والحفاظ على الفرشة المائية لمواجهة الأخطار المحدقة بالمغرب في السنوات القليلة القادمة وتمثين الثروة المائية، فحجم المياه الضائعة بسبب توحد السدود قدر بما يفوق 1000 مليون متر مكعب ما بين 1970 وسنة 2000، فالحسائر الناتجة عن تقلص حقائق السدود يقدر بـ 75... عن

السيد رئيس المجلس:

أنا قطعت الصوت، السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الحكومة.. قطعت الصوت، انتهى الكلام، لا، لا، ما كايناش. السيد رئيس الحكومة، الأستاذ رئيس الحكومة. لا، لا، ما كايناش التسلاف هنا، ما كايناش (le microcrédit) هنا.

تفضلوا، تفضلوا.. لا، لا، تفضلوا، السيد رئيس الحكومة، كايين قرار المكتب، لا، لا، اعطينا الأوراق، اعطينا التدخل، اعطينا التدخل، أسجلها وكذلك أبلغ بها السيد رئيس الحكومة. شكرا جزيلاً.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه. معشر الإخوة الكرام،

اسمحو لي أن أعود لشكركم اللي وضعتموه هاذ السؤال.

مع الأسف كان الإخوة كلهم يشكون أن الوقت غير كافي، وأنساءل لماذا الاستعجال؟ لماذا سؤالان في يوم واحد؟ لماذا لا يكون سؤال واحد؟ وتكلمو على خاطرنا وعاود ثاني المرة الجاية إن شاء الله يكون عندكم الوقت كافي اتما، ويكون عندي الوقت كافي أنا.

السؤال الأول ظننت أن الوقت ما يزال معي فضاغ علي نصف الجواب، ولكن غادي نحاول نحترم هاذ السؤال اللي احنا فيه.

أنا، سمحو لي، خصنا أولا وقبل كل شيء نكونو احنا طبقة سياسية موكول إليها تدبير الشأن العام واتخاذ القرار ومسألة أمام المجتمع، فخصنا

أكسيد الكربون في السنة، بعد أن انطلقت المحطة الريحية طنجة في يونيو 2010.

كنا نتوقع منكم إطلاع البرلمان والرأي العام عن نتائج السياسة الطاقية التي أطلقتها وزارة الطاقة في 2009، خاصة ما يتعلق بتأمين الطاقة بأسعار تنافسية، إلا أن هذه الأسعار ارتفعت بنسبة 11,4% كمعدل متوسط ما بين 2005 و2013.

كنا ننتظر منكم إخبار الرأي العام حول نتائج التنقيب على البترول والغاز، وتمثين الشيسيت الحمري، وتحسين النجاعة الطاقية في مختلف القطاعات، وتمثية الاندماج في السوق الطاقية الجهوية عبر التعاون والتنسيق مع بلدان المغرب العربي والإتحاد الأوروبي، غير أنه، السيد رئيس الحكومة، لم تشيروا لا من قريب ولا من بعيد إلى المخطط المتوسطي للطاقة الشمسية والذي يهم مشاريع محددة في مجالات الكفاءة الطاقية وتحسين شبكة الربط الكهربائي الدولي وإنتاج الطاقات المتجددة، ويتضمن هذا المخطط بناء محطة لتوليد الكهرباء بالطاقة الشمسية بالمغرب، سيتم تصدير جزء منها نحو أوروبا.

كما تجدر الإشارة إلى أنه تم إنشاء صندوق استثماري طويل الأمد الأفراميد (InfraMed) من قبل صناديق الإيداع والتدبير في أربع دول هي: فرنسا، إيطاليا، مصر والمغرب بهدف تمويل مشاريع التنمية وإقامة المنشآت في مجال البنية التحتية الحضرية والطاقة والنقل في جنوب وشرق المتوسط.

فهل لكم أن تجربونا بما أنجزه صندوق الإيداع والتدبير المغربي كمؤسسة عمومية في هذا المجال من أموال اليتامى والأرامل ومدخرات الطبقة العاملة؟ لذلك، السيد رئيس الحكومة، نحن نتطلع إلى الأفعال والنتائج الملموسة الهادفة إلى تمثين الثروة الوطنية وتقليص التبعية الطاقية للمغرب والشروع الفعلي في الإصلاح القانوني والمؤسسي لقطاع الطاقة والمعادن لجلب الاستثمارات وإتاحة الفرصة للشراكة بين القطاع الخاص والعام الوطني والدولي لتطوير البحث العلمي والتكوين في مجال الطاقة النووية والطاقات المتجددة، باعتبارها هي البديل والمستقبل، فالمغرب بحاجة إلى 5.300 مهندس و17.900 تقني و23.900 عامل في قطاع الطاقة المتجددة والنجاعة الطاقية في أفق سنة 2020، فإذا أعدتم لذلك؟ السيد رئيس الحكومة،

يقول الباري تعالى: "وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ" غير أن قطاع الماء بالمغرب يعاني من عدة اختلالات ومشاكل، من أبرزها:

- ندرة الموارد المائية واستغلالها المكثف وتلوثها وعدم حصول نسبة هامة من الساكنة القروية وساكنة الأحياء الهامشية بالمجال الحضري على خدمات الماء الشروب والتطهير، بالإضافة إلى الاستغلال غير المعقلن للموارد المائية في الفلاحة وضعف مستوى الحكامة والتسيير في القطاع،

نعطيهم.

جيت لقيت هاذ المكتب هذا ديال الماء والكهرباء محدد باش يتوقف الما والضو على المغاربة، طيب ما هو الحل؟ قال لك أ سيدي الحل نحن في حاجة إلى 50 مليار درهم على مدى 4 سنوات باش يبقوا الصناديق المانحة كيغطيونا القروض باش نشريو التجهيزات اللي كتسمح لنا تنجو الكهرباء، اللي غادية والطلب عليها تيكبر (7% كل عام) لأن، الحمد لله، المغاربة كان شمال هذي الإنسان تيكون عندو في البار بولة ولا جوج ولا بعض المرات تلفزيون على قد الحال وثلاثة، دابا، تبارك الله، تلفزيون أو أكثر والثلاثة كيفاش دايرة و (le frigo) والغسالة و (le climatiseur)...

إلى آخره، إلى آخره، إيو ما العمل؟

لقينا ريوسنا بأنه كنييعو الضو للناس ناقص على الثمن باش كيطيح علينا ب 30 سنتيم في كل (Kilowatt-heure)، إذن كل مواطن كخسرو معه، كل مواطن، يكون لاباس عليه ولا يكون فقير كخسرو معه في (100 kWh) الأولى 30 ديال الدرهم، ملي كتجمع ذاك الشي تتلقى واحد الأرقام خيالية وأمور أخرى، منها ما هو في التدبير فعلا، بحال اللي شاروا الإخوان منها قضايا اللي جات مع الزمن بقت كترآم وكتسنى هاذ الحكومة هذي.

آش ندير؟ نبتى كند... مع السف الشديد، ساعتها ما تقبلش في وسط الأغلبية ديالي هاذ البرنامج اللي كنا غادي نديروه في الحكومة السابقة، قلنا هاذ 50 مليار ديال الدرهم غادي نديروها، امين غنجيوها؟ قلنا 70% غنتحملها الميزانية ديال الدولة، هل هنالك أكثر من هذا؟ قلنا 30% شكون اللي غيتحملها؟ الناس اللي جابوا لي الدراسة قالوا لي السي عبد الإله عندنا 7 مليون ديال الناس كوصولو لهم الضو الماء، 4,1 مليون ساكن ما غاديش تقربو لهم، غيقاؤو كيستافدوا من الدعم اللي كيستهلكوا أقل من (100 kWh)، وأنا السائق ديالي جاب لي الفاتورة ديالو فيها (90 kWh)، أشنو عندو؟ عندو 8 بولات وعندو ثلاثة وعندو تلفزيون، وعندو ماكينة ديال الغسيل، صحيح هو ومراتو موظفين، بمعنى ما تيقاوش في البار النهار كامل.

إذن، المواطن العادي والمتوسط ما غادي يتزاد له حتى ريال، 4,1 مليون مستهلك ما غادي يتزاد لهم حتى شي ريال، ما تسمعوش الإشاعات، آ المواطنين. 1,2 مليون ديال المواطنين النصف ديالهم غادي يتزاد عليهم حوالي 12 ريال، 60 سنتيم، 0,60 درهم، النصف ديالهم تقريبا، والنصف الآخر غادي يتزاد عليه على مدى 4 سنوات 22 درهم، 7 درهم في 5 دراهم في 5 دراهم في 5 دراهم، إلى جمعت الأولين مع الثانيين اشحال؟ 4,1 زائد 1,2 هي 5,3 المليون ديال المشتركين.

سمحوا لي، هذوك الإخوان اللي الفوق من هاذ اسميتو، ما غاديش يبقاؤو يستافدوا من الدعم اللي كانوا كيستافدوا منه الآخرين، غادي يأديو واحد اشوية، واشحال؟ اللي غادي يكونوا كيستهلكوا بين (200-300

نكونو مع الناس واقعيين، ماشي ندغغ عواطفهم ونقول لهم الكلام حتى وإن كان غير صحيح، ما نقولش الكذب والبهتان لأنه تقال هنا كلام يمكن يتوصف بهاذ الكلام، ولكن ما غنقولولش، ولكن نقولو كلام غير صحيح، على الأقل الإنسان يتأكد من المعطيات إلى جا يتكلم في أمور صعبة بحال هذي، وأنا غادي نرجع للموضوع، ونجيو للناس ونقولو لهم يا ودي الكلام اللي يخليهم يفهموا الواقع مزيان ويتقبلوا السياسة اللي كتعمل الدولة اللي ما يمكن تكون إلا بنية مصلحة المواطن، لأنه بالنسبة للمواطن عندو واحد الحاجة مهمة أساسية، وهي ملي يحل الروبيني يلقي الماء، واخا راه مطلوب منه يقتصد، ويسمحوا لي خوتي المغاربة راه ما كيقتصدوش بما فيه الكفاية في الماء، وملي يشعل الضو يلقا الضو، وحتى هذي ما تيفتصدوش فيها.

واليوم، الحمد لله، لحد الآن، وخلافا لدول عندها ملايير الدولارات موضوعة بعضها فوق بعض، وعندها الطاقة، وعندها تساقطات مطرية قريبة منا أو أكثر منا، الحمد لله المغربي مازال ما كيقتطعش عليه الماء، وإن كان هذا يقع في بعض الأحيان في بعض المدن بشكل محدود جدا، وعلى كل حال بينا وبينو سنوات اليوم، وملي كيرك على الضو كيلقي الضو، هذا هو المهم، هذا هو المهم.

ولهذا، ملي كنسمع بلي هاذ العقد البرنامج اللي عملنا الآن باش نقذو المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، ملي كنسمع بلي هاذ العقد البرنامج غادي يكلف كافة المواطنين زيادات لا قبل لهم بها، تتقول عيب، واش النائب البرلماني ما عارفش ولا المستشار البرلماني ما عارفش، ولا تيقول أمور ماشي صحيحة فقط لدغدة عواطف الناس؟ غير صحيح.

ملي جيت، الإخوان المحترمين، لقيت عدد ديال المشاكل في المغرب، في كافة المجالات تقريبا مشاكل، كايين بعض المجالات، الحمد لله، يمكن لنا نقولو ما بقاش فيها مشاكل، الطرق السيارة أو ما شابهها، ولكن في كافة المجالات، وبعضها معضلات، وجدت صندوق المقاصة غول يأكل الميزانية، غول استهلك منا في سنة 2012 مبلغ 57 مليار ديال الدرهم، وهو مفتوح على الجهول، ما عرفناش، والميزانية ديالنا كلها خصمك تعرفوها، الميزانية الحقيقية، يعني أشنو كندخلو، ماشي أشنو كنتسلفو، هو بين 210 و220 مليار ديال الدرهم، العام الأول أكل لنا الصندوق ديال المقاصة 57 مليار ديال الدرهم.

غير المازوط بوحده، ما شي لصاص، مشت معه 21 مليار ديال الدرهم، باش بنبي مستشفى جامعي (CHU⁵) خصني مليار ديال الدرهم، يعني باش غادي بنبي 21 مستشفى جامعي كلها مشت لنا غير في المازوط. جيت لقيت صندوق التقاعد، جيت لعندكم لهننا مشكورين، الله يجازيكم بخير، جبدتو معايا الموضوع باش عمقت فيه النظر، كتلقى بلي بينا وبين 2021 غنكملو الرصيد اللي جمعنا ونبقاؤو كمشوفو الموظفين ما عندنا ما

⁵ Centre Hospitalier Universitaire

المستشارين، لأنه احنا كشعب لابد غادين للمستقبل، لابد غادين لواحد المرحلة اللي غيولي فيها صعب الماء، والبترول غادي وكينقص، لابد غادين وغتولي الطاقة أصعب، وغادي يولي الحصول على الطاقة أصعب، فلا بد نستعدو من خلال.. والاستعداد كذلك يكون بالترشيد ديال الطرق ديال الاستهلاك ديال الماء والكهرباء، وبطبيعة الحال كل الجهود التي تحدث عنها الإخوة، سواء تعلق الأمر بالمياه العادمة كما قلنا أو تعلق الأمر بالسقي، باش ما ييقاش السقي الموضوعي يولي يدير بـ (goutte à goutte)، باش ما ييقاش السقي العشوائي يولي بـ (goutte à goutte)... إلى آخره. كل هذه الإجراءات خصنا نمشيو فيها تدريجيا، وخص الفلاحة...

فيما يخص النقل ديال الماء من الشمال للجنوب، أولا وقبل كل شيء هاذ المشروع هذا احنا ما عمرنا اعلنا عليه إلى حد الآن إعلان رسمي، هذا مشروع كبير وإستراتيجي، ولكنه مطلوب وغادي يجي الوقت اللي غنتذاكرو عليه من بعد، لما ناخذو الاحتياطات الكاملة، والنهار اللي غيتحقق، إن شاء الله الرحمن الرحيم، المغاربة ما غيقاوش كيستوردوا القمح.

بطبيعة الحال ما يمكنش هاذ الشيء يكون على حساب لا الإخوان ديال الغرب ولا الفلاحة ديال الغرب، ولا يهم الأمر 3 مليار ديال المتر مكعب كما ذهب إلى ذلك أحد المستشارين، ولكن الأمر يهم حوالي مليار واحد من الأمتار المكعبة، والحمد لله كما قلنا في المنطق ديال السياسة التضامنية، لابد ما نكونو مستعدين لهذا، وخصنا اليوم نعرفو بلي المغرب عمل خطوات حقيقية.

فيما يخص الكهرباء ديال العالم القروي، أنا سمحوا لي، الإخوان، وأنا هاذ ماشي أنا اللي درتو، داروه الناس اللي سبقوني، والله يجازيهم بخير، والحكومات راه كانية سياسات إستراتيجية يعضد بعضها بعضا، واللي سبق كيدير والآخر اللي كيجي كيكمل إلى قدر يدير.

اليوم حوالي 98% ديال البيوت في البادية وصلهم الكهرباء، هل تذكرن، يا معشر السادة المستشارين المحترمين والمستشارات المحترمات، اعلاش اضحكتي؟ كيفاش؟ هل تذكرن لما.. (قلنو اللغة العربية أنا كنخاطبكم بها)، هل تذكرن لما كانت البوادي مظلمة وليس فيها كهرباء؟ اليوم، الحمد لله، تبدل الجو في وقت وجيز، هاذ الشيء بدا في بداية التسعينات، وهذا كيعطيني واحد الشعور أننا كمغاربة ملي كنكون الإرادة الصالحة والصادقة عند الجميع، وتكون التعاون بين مختلف أطراف المجتمع، لأن الثقافة ديال الصراع ما مناسبناش، أنا نقولها لكم، وتكون التعاون كنعقدرو نديرو المعجزات، هذه من المعجزات.

والله العظيم إلى قبل كنت حتى تتكون بنقي نشك واش ممكن هاذ الشيء لما كان كينتقال يتحقق، وفعلا، وتبارك الله على الأطر ديالنا والناس ديالنا اللي عملوا، بطبيعة الحال كايين المشكل ديال الزيادة في التجهيزات المرتبطة بهاذ المسائل هذي، ولكن راه هاذيك راه احنا ما كندخلوش فيها،

kWh) غادي يتزاد عليهم العام الأول 25 درهم والعام الثاني والثالث والرابع 10 ديال الدرهم، 10 ديال الدرهم، 10 ديال الدرهم، وهذي راهـ (100 kWh)، والآخريين اشوية أكثر والآخريين شوية أكثر حتى لما نسميه احنا (la 5^{ème} tranche). هاذ الشيء كله اشغال غادي يجمع، الإخوان؟ غادي يجمع فقط 17 مليار ديال الدرهم، باش المواطن يقبل على الماء ويلقاه، ويقبل على الضو ويلقاه.

وما تقولوا ليش ما كنفكروش في المستقبل، الحمد لله بعدا هاذ الملفات خصكم تعرفوها، هاذ الملفات كتبناشها الحكومات، ولكن كيشرف عليها جلالة الملك مباشرة، لواحد السبب، أنها إستراتيجية، وما يمكن لهاش تكون متروكة للحكومة اللي كتجي كندوز 5 سنين وكمشي، والملوك ديالنا، الحمد لله، كانت دائما عندهم نظرة استشرافية، كنعادو نترحمو على الحسن الثاني اللي كانت عندو النظرة الاستشرافية ديال السدود اللي خلانا اليوم نكونو نموذج، هذا واحد من المجالات اللي الدول كيجيو فيها كيطلبوا التجربة ديالنا وتطلبوا المغرب يقول لهم، وكناخذو فيها تنبؤات عالمية، الحمد لله.

هاذ الشيء هذا إلى 2030 التقديرات ديال الحكومة مصوبة ناضية مطرقة إلى 2030، وكنعرفو بأن غادي يكون نقص من هنا لـ 2030، ولكن هاذ النقص هذا الإخوان دايرين كيفاش غادين يدبروه من الآن.

فيما يخص المياه، غيكون الحاجة لـ 5 ديال مليار متر مكعب من هنا إلى 2030، كنبينو 3 ديال السدود كبرى كل سنة، والاستعمال ديال المياه العادمة واخا احنا مازال ما وصلناش للقناعة في المغرب باش المياه العادمة ملي تقيوها نسقيو بها التغذية ديالنا، كنسقيو بها أشياء أخرى، بحال (les terrains de golf) وذاك الشيء، مازال ما وصلناش لهاذ القناعة، واخا دول أخرى راه كيشربوها، احنا هاذ المياه العادمة 500 مليون متر مكعب.. وغادي نخليو المياه ديال البحر، هذي واحد التقنية معمول بها، معمول بها حتى في بلادنا وغادين نمشيو فيها، غادين نخليو بها 500 مليون متر مكعب.

إلى عملنا هاذ الشيء كامل التقدير ديالنا أنه ما غاديش يكون خصاص، إن شاء الله الرحمن الرحيم، من هنا 2030، وكنترجوا الله سبحانه وتعالى واخا كيتكلموا الناس على الندرة ديال المياه والنقص ديال التساقطات أنه ما يجرمناش من الفضل ديالو، وإذا شاء احنا كنامنو بأن الذي يأتي بالأمتار هو الله سبحانه وتعالى "وَأَنْ لَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الصِّرَاطِ لَأَسْقَيْنَهُمْ مَاءً غَدَقًا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ" هذا كلام الله سبحانه وتعالى ما كنعقدش كين شي واحد يريد أن يجادل فيه.

ولهذا، معشر الإخوة الكرام، فيما يخص هاذ الخطة هذي اللي عملناها، عملناها باش يكون المواطن مطمئن، إن شاء الله الرحمن الرحيم، وابغينا نقولو للمواطنين أنه في نفس الوقت أنه لابد من اعتماد واحد الثقافة جديدة في التعامل مع الماء، ثقافة جديدة في التعامل مع الماء، معشر الإخوة الكرام

بالمناقسة، أصحاب المسؤولية يتحملونها مباشرة ويجرّسون على سمعتهم وعلى كل شيء، هذي مسألة واضحة.

ولكن التحرير ديال القطاعات ليس مسألة يمكن أن تكون بعشوائية، وراه احنا بدينا في هاذ القضية ديال الإنتاج ديال الكهرباء، والتحرير ديال القطاع مطروح كإشكالية تدرس في وقتها وبزاف ديال الدول.. أنا لقيت في بريطانيا بأنه التوزيع ديال الكهرباء ليس ملكا لشركة واحدة، وأن المواطن عنده الخيار بين عدة شركات وبين عدة أساليب، كين عندهم حتى اللي كيمشي كيعمر الضو على قد الحاجة ديالو، كيجي كيدير هذيك (la carte) في اسميتو وكيعدم الضو على قد الحال ديالو، ما يغيث في الآخر يجيب لو هذاك السيد واحد الفاتورة، يقول له خلص كذا وكذا، خصو غير باش يقرأها خص ما اعرفتش اشحال ديال الوقت.

أما، معشر الإخوة الكرام، فيما يخص الأمور الأخرى اللي مرتبطة بالنصيحة مثلا.. لا، هو السي بنشاش جاب لنا كلام مقبول، ولكن، مع الأسف، ما كملش القضية حتى الآخر، لأن السي الشوباني قال ليه غير راه كين الآداب ديال الناصح والمنصوح، قال ليه ما تعطينيش الدروس، قال ليه ما تعطينيش الدروس، اعطيهم لرئيس الحكومة ديالك.

أنا، السي بنشاش، اعطيني الدروس، أنا قابلهم منك، ملي يكون عندك الحق أنا نفرح، لأنه ما اعطينيش شي درس ضد المبادئ ولا القيم ولا الأخلاق، ولكن اعطينيني.. وأنا محتاج للدروس، خصك تعرفها، أنا محتاج للدروس، وتأكد عنقني محتاج لها حتى نلقى الله تعالى، الله يجعل اللقاء يكون بسلام. افهمتي؟ ولكن، بالمقابل، حتى انت كان خصك ذيك الساعات باش تتأكد بأنك هذاك الشي اللي كتنقول لي افهمتيه وملتزم به، ملي اعطاك الدرس هذاك الأخ الوزير، افهميني ولا لا؟ حتى هو تحترمو وتقبل منو، لأن ما قال لك إلا الخير. فعلا، كين الآداب ديال النصيحة وديال المنصوح.

ولكن، هذيك النصيحة دابا بلا ما نعكر عليك الجو اليوم بها عاود ثاني نقولها لك، خليها حتى لمناسبة أخرى ونجدها لك بالتفاصيل ديالها، إن شاء الله الرحمن الرحيم.. إيوا خليوها خليوها، إيوا دابا قلت لك ما ندخلوش في التفاصيل، ابغيتي ندخلو ندخلو، احنا مستعدين.

أما فيما يخص الفحص ديال (P'ONEE⁶)، أنا غادي نقول لك واحد القضية، السي دعيدة، كونوا مطمئنين، الاختلالات عامة وكثيرة في كثير من المجالات وفي كثير من المؤسسات، خلافا لما ذهب إليه الأخ السي بنشاش قبالية، ضرب الطلبة راه ذاك الشي اللي درت، راه ملي جيت وأنا كنضرب الطلبة، آس كتنقولوا لي؟ حط هاذ الشي وسير في حالتك؟ إيه، شفتي، الحمد لله، احنا تنحاولو، والحمد لله المغرب أولا بعدا المغرب، الحمد لله، مزيان، عنداكم تغلطوا، ملي تشوفوا بعينكم بلي جاءت رياح

السي الراضي، هذا هو.

احنا الحاجة الوحيدة اللي تكلمنا عليها واللي قررنا باش تكون هي هاذ عقد البرنامج اللي كان عند السي الأنصاري ذيك الكلمة الجميلة قال: "إذا جاز أن نعتبر هذي بشرى"، اعتبرها بشرى، لأن ماشي الأمور يجب أن تطرح للمواطن على أنه سيضاف عليه 5 أو 7 دراهم، يجب أن يقال للمواطن: لن تحرم من الماء وأنت تحتاج إليه، ولن تحرم من الكهرباء وأنت تحتاج إليها.

ثم القضية ديال الماء اللي ولاو المواطنين.. واش كندكروا، آ الإخوان، ولا ما كندكروش؟ ملي كنا تنشوفو بعض الدواير ما تيكونش فيها الماء والناس كيهزوا البرامل وكان هاذ الشي تيجيبو التلفزيون وتيمشيو 5 أو 6 الكيلومتر وأكثر باش يجيبوا الماء على الظهور ديال.. مجال.. ماشي.. لا، ما بقاش بنفس الشكل، لا، 92% اليوم، سمحو لي، كين الفرق، 92 ولا 94% اليوم ديال الدواير عندهم الما قريب بجوالي 500 متر، راه أنا كنتبع اشغالاتي عارف آس كندير، افهمتي؟

ولكن كين فرق، آ الإخوان، كين فرق بين واحد الحاجة كانت كتكون معممة، واليوم كندكر واحد المكان وواحد المنطقة غادي تمشي لها، والإخوان في المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب غادين في هاذ البرنامج، ولاو كيتحملوا أنهم يوصلوا الماء ويوصلوا الكهرباء في ظروف صعبة وأكثر تكلفة، اعتبر هذا شيء إستراتيجي، ومعنى ذلك أنه قادرين، إن شاء الله الرحمن الرحيم كافة المشاكل اللي غادي تعترضنا أننا نواجهوها.

وناض واحد الأخ المستشار، وقال لي أودي ما حد كايــــــــــــن (le monopole)، ما حد كين الاحتكار ديال المجال ديال الماء والكهرباء. نقول لك خصك تكون مطمئن أنه القضية ديال الاحتكار أنا ضدها في الأصل، وأنه أحسن شيء، كل شيء منطقيا، الدولة يجب أن تقوم بما لا يستطيع أن يقوم به المواطنون، هذي خصها تكون قاعدة، الدولة هي مسير سيئ طبيعيا، هي فلاح سيئ وصانع سيئ وأستاذ سيئ وطبيب سيئ، لأنه الشأن العام ضبطه وضبط تفاصيله مشكلة معقدة، خص مول الشي يكون تما. هاذ الشي دابا مفهوم ومعروف، وهاذ الشي راه دفع ناس في دول كبيرة إلى تغيير سياستها، مما أدى إلى انهيار الدولة كاملة، لماذا؟ لأنه يمكن لك تجيب أحسن طبيب وأحسن الأجهزة وتجب ما نعرف أشنو، ولكن إلى ما تجبرش مثلا الممرض أو لا.. إلى ما تجبرش بعض المرات العون أو حتى رجل الحراسة في المستشفى بالمستوى المطلوب والحرص المطلوب، هذاك المريض لأنه ما جبرش اللي يعيط على الطبيب في الوقت ديال الصعوبة، غادي يمشي ضحية، وإني أحدثك عن شخص قريب مني بشكل أو بآخر، وإنما أنجاه الله سبحانه وتعالى بالتدخل في آخر لحظة، كاد أن يهلك لأنه الشخص الذي كان مكلفا به لم يقيم بواجبه، لماذا؟ لأنه هو غير كيعتبر نفسه موظف وما كيموش واش هذاك المواطن واش غادي يعيش ولا غادي يموت، بخلاف حين تكون الأمور مرتبطة

⁶ Office National de l'Electricité et de l'Eau

علي، أشنو هاذ الشي؟ امشى قلب ورجع ولقى بلي هذيك ماشي حفلة ديالو، ديال الأعمال الاجتماعية، تيجيو عندهم الناس في المكاتب بحالهم من مختلف الدول، من المغرب، من الجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا، وكيدروا حفلة مرة في العام، وقال لي حوالي 800 ألف درهم، بحال هاذ الأشياء هذي هي عادية.

أرجو من الصحافة أنهم يردوا الببال للمعلومات اللي كينشروا، لأنه راه هذا بحال اللي كي... الصحافي هل يقدر أو لا يقدر أنه في النهاية إن لم يرد الببال سوف يشعل النار في المجتمع، وساعتها، لا قدر الله، فين غادي نوليو؟

ولهذا، احنا عينينا على الوطن، إلى بلغاتنا شي حاجة راه كنتصرفو، طبعا بعض المرات ملي كنبغ شي حاجة وتيعرفوها بلي اسميتو كيتراجعوا، احنا غادين.

شوف، أ السي دعيعة، الفساد ماشي بحال المناضل، اعلاش؟ لأن النضال كيدافع لأنه مقتنع بمبادئ، المناضل كيحي كيدافع على المبادئ لصالح الناس، وتيعطي الجسد ديالو ضحية، إما يتقتل، إما يمشي للسجن، إما توقع لو مشاكل، إلى آخه. الفساد هو كيستافد، كيدافع على - غنقول لك - لقمة العيش ديالو، لأنه فات لقمة العيش لهيه، هو كيدافع على المعيشة ديالو في 5 نجوم يوميا، إلى آخه، وما رافقها ليلا ونهارا، هذاك واعر. سيدنا عمر بن عبد العزيز جمع بني أمية، وقال لهم: "تعلمون أنه لا حق لكم في هذا المال، فردوه إلى بيت مال المسلمين"، ناض واحد قال له: "والله - قال له - لا نرد لك هذا المال ورؤوسنا فوق أكتافنا"، ناض سيدنا عمر قال له: "والله لولا أن تستعينوا علي بهذا المال لمن أريده لهم".

السيد رئيس المجلس:

باقي دقيقة.

السيد رئيس الحكومة:

إن شاء الله، غنحبس، السيد الرئيس.

أنا باغي نديه للفقراء والمساكين، واتما غتخدموه باش تديروا ضدي الإشاعات وتفضيو معايا، "والله لولا أن تستعينوا علي بهذا المال لمن أريده لهم لسعرت خذودكم"، ولهذا خليوننا نمشيو الأمور اشوية بشوية، الله يخرج العاقبة بسلام.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس المجلس:

شكرا جزيلاً للسيد رئيس الحكومة، شكرا لكم جميعاً.

رفعت الجلسة.

ديال ما يسمى بـ "الربيع العربي"، وقلبت كلشي والمغرب ابقي، الحمد لله، ثابت فلأن الأمور كانت في حدود، لأن المغرب عندو رجالات سابقين وحاليين ومستقبليين، إن شاء الله الرحمن الرحيم، وأن الأمور ديالو غادية تتحسن.

اليوم اللي وقع أشنو هو؟ اليوم طبعا، إن شاء الله الرحمن الرحيم، لماذا لا؟ منهم، إن شاء الله، ونص. ولهذا، آلا، غير خليوننا، دابا صافي، احنا اعترفنا لكم، واش ابغيتو تكونوا بوحدكم؟ ماشي بوحدكم، هذا هو، الغلط ربما ديالكم ربما هو هذا، كنشوفوا بلي كين غير اتما، صحيح، احنا ما قلنا والو، ولكن ماشي بوحدكم.

إيوا المهم، كين رجالات ورجالات، وحتى الرجالات اللي وقفوا مع المغرب باش تبقي الدولة ديالو والاستمرار ديال المؤسسات ديالو، والحمد لله، وراه شوفوا مزيان وعقلوا مزيان على هاذ الشي اللي تنقول لكم، راه ماشي ديم الإنسان تيخصو يقول بلي كلشي اللي كيدير هو صحيح وكل شي اللي كيديروا الآخين راه هو غلط، راه رجالات في هاذ البلاد هذي قاوموا ووقفوا باش بقت المؤسسات قائمة وباش بقت واحد العدد ديال السياسات مستمرة باش اليوم الناس ما ابقاوش تيقارونوا بالدول المشابهة، ولاو تيقولوا لنا اتما وليتو تستحقوا تقارونوا بدول أخرى، دول متقدمة، الحمد لله، ومازال ابغينا نمشيو.

وفي هاذ الاتجاه هذا كين أولا المجلس الأعلى للحسابات اللي عمل افتتاح ديال المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، وأعلن النتائج ديالو. لو لقينا - تأكد، السي دعيعة - لو لقينا، لو لقيت شي حاجة، كين بعض الإخوان تيقولوا لا اعلاش اللي ما يميش السبي علي الفاسي الفهري، لو لقيت على السبي علي الفاسي الفهري شي حاجة ما غاديش تقبل باش أني نرشحو باش يكون، راه أنا اللي رشحتو لجلالة الملك باش يكون مسؤول على المكتبين، وما غنقبلش يستمر، غنزف لجلالة الملك ونقول لو: نعم، أ سيدي، هذا ما يمكن لوش يبقى لو لقيت، أنا ما عملتش الافتتاح، ولكن كنعرف رئيس الحكومة ما غيوليش (un auditeur)، ملي غنكون شي حاجة راه غادية تبان، اللي تشوف تشوف الراجل تيخدم وتيحول - على حسب اللي افهمت - وبالمناسبة يتهم في أشياء ما عندها لا أصل ولا فصل، راه خصكم تعرفوا بلي ملي تكلموا الناس على البريمات في الوقت اللي الناس غيتزاد عليهم، ما ابغيتش تتصل به مباشرة، اتصلت بوزير الداخلية واتصل به، قال له هاذ (les primes) هاذو عادين في المكتب كل عام، وكانوا في بداية السنة ماشي دابا، وأنا ما اخذيتش، وعندو السعد، عندو الحظ اللي ما اخذاش، ولأنه غنقول أنا ماشي معقول احنا كنتخذو قرارات سياسية فيها المصلحة ديال البلاد، ولكنها مكلفة سياسيا، ما يمكنش واحد آخر ييدا يتفوشط، ماشي معقول.

عاود ثاني بإلاه وقفنا هذيك، عاود ثاني قال لك لا، راه دار حفلة بجوج مليون ديال الدرهم، اتصلت به مباشرة، اتصلت به مباشرة، وقلت لو: آ